

## ملخص بحوث كتاب: ٦٠:

### مصر بعد الثورة (١)

دبي:

أصدر مركز المسبار للدراسات والبحوث كتابه الستين، فمنذ أن حلت ذكرى ٢٥ يناير (كانون الثاني) المصري تصدرت "مصر الجديدة" اهتمامات مراكز الدراسات ورصد التغير، رغمًا عن سرعة الأحداث ووتيرتها وصعوبة قراءة خلاصات استراتيجية نهائية لأحداث لما تنقضي بعد، إلا أن "تطاول الفترة الانتقالية" و حراك الجماعات الإسلامية بشقيها السلفي والإخواني استطاعا تسييل حبر الباحثين والمحللين الراصدين وكسر تأنيهم، بعد الحضور المضطرب الذي سجلته الجماعات الإسلامية والأرقام الكبيرة التي حصدها في الانتخابات، فانتخبنا من مصر أساتذة وعلماء سياسة واجتماع وحركيين ليعيدوا رسم ملامح الخارطة المصرية خاصة الإسلامية الجديدة، بعد حصاد عامٍ من العمل، ونحن نعتذر لأنفسنا بأن سرعة الحدث لا تعفينا من توثيق الرصد وربط القارئ المتخصص بالأحداث، فكان هذا الكتاب في عام الثورة الأول، بدأت بمقالة مطولة لحلمي عبد الوهاب، وذلك بعد مقدمة رئيس المركز.

### الإسلاميون والسلطة.. الصعود وتداعياته:

في المقدمة مقالة مطوّلة تحوي معلومات محدّثة كتبها منسق العدد الدكتور محمد حلمي، عن الإسلاميين وتداعيات الصعود إلى السُّلطة، قرأ فيها مسارات هذا الصعود وأسبابه، تميّزت القراءة بأنها انطلقت من ميدان التحرير، ورصد المشاهدات للانتخابات منها، تناول مواقف القوى الثورية من الوحدة والتكتل،

والتي مرّت بحالات التوحيد ضد النظام السابق، والتشرذم بعد انهياره، سرد استغلال الإسلاميون للحالة الثوريّة، وصعودهم في الانتخابات ثم أسّس على سيناريوهات الانتقال الديمقراطي المتوقعة.

بين المفاجأة والصدمة في مسألة صعود الإسلاميين، رأى الباحث أن ما كان مفاجئاً لكثير من المحللين والمتابعين للشأن المصري صعود الإسلاميين في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية المصرية بجولتيها الأولى والثانية. لكن على العكس من ذلك تماماً، كان صعود السلفيين ليس فقط مفاجئاً للبعض؛ وإنما صادمًا في آن معاً. وقد توقعت شخصياً صعود السلفيين وتموضعهم في المرتبة التالية للإخوان المسلمين منذ أن شهدت بأم عينيّ جمعة "قندهار" في ميدان التحرير، وما سبقها من تعبئة وحشد بلغ ذروته في تجهيز نحو ثلاثة آلاف رحلة تحمل جموع السلفيين من الإسكندرية وحدها إلى ميدان التحرير، تلك القدرة التنظيمية المباغتة، مضافاً إليها ما تتضمنه من قدرة مالية، كانت مؤشراً أولياً باتجاه إمكانية استحواذ القوى السلفية على رصيد رصين ومعتبر من المقاعد البرلمانية متى حسم أمره بالمشاركة.

ويضيف أنه بدا واضحاً للجميع أن انخراط السلفيين في العملية الانتخابية من دون خبرة سياسية، واعتماداً فقط على الحضور المباغت في وسائل الإعلام، وفي خضم المشهد السياسي الجديد، كفيل بأن يوقع تلك القوى في حالة من التخبط الشديد، فضلاً عن إمكانية استغلالهم من قوى إسلامية أخرى تقع في صلب التيار الإسلامي وتمتلك من الخبرة والتنظيم والمكر السياسي ما يمكنها من اللعب مع الأطراف كافة.

وحول الأطراف التي دخلت العملية الانتخابية قال حلمي أن أنّ المشهد السياسي الإسلامي لم يعد محتكراً من قبل حركات بعينها اكتسبت خبرةً سياسيةً خلال العقود الماضية، بل دخلت على الخط حركات ذات طابع سلفي وجهادي لم يمارس أغلبها العمل السياسي الواقعي البراغماتي من قبل، فهم لم يخوضوا - سابقاً - غمار الصراع الواقعي، وهم اليوم يشكلون أحزاباً سياسية، كما هي الحال في مصر، ويمثلون رقماً صعباً في المعادلة السياسية، كما هي الحال في ليبيا، لكنهم لحدّ الآن تجرّبهم السياسية

وللأرضية الأيديولوجية الصلبة، مرشحون أكثر من غيرهم (الإخوان والنهضة والعدالة) لارتكاب أخطاء فادحة، أو الاستدراج لخطابات وأعمال تضرب صورة الحركات الإسلامية جميعاً.

يختتم الدكتور مقدمته بنتيجة مفادها أنه وبكل الأحوال؛ يمكن القول: إنه من المرجح تماماً أن تبقى كفة المعتدلين من الإسلاميين راجحة حتى أمد منظور، لكن من المحتمل أيضاً حدوث تصادمات بين الطرفين حول بعض الملفات الحساسة في مقدمتها: وضعية المرأة، والحريات العامة، والمسألة القبطية بصورة خاصة.

#### إعلام الجماعة وتعاطيه مع الثورة.. قراءة تحليلية:

أستاذ الإعلام وعميد المعهد الدولي للإعلام بأكاديمية الشروف محمد شومان تناول ثورة ٢٥ يناير في الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين، فتناول فرضيات الأداء الإعلامي عند الجماعة من قبول التناقض والبراجماتية وغيرهما، ثم تناول أدوات الخطاب الإعلامي من مدونات وسائل الإعلام الجديد والبيانات التي كانت تصدرها وتصريحات بعض قادتها، حللت الدراسة الخطاب الإعلامي للإخوان تجاه ثورة ٢٥ يناير، التي مرت من المشاركة الرمزية إلى المشاركة الكاملة في الثورة، راصداً كل التصريحات الإعلامية الخاصة، مؤكداً أن الخطاب الإعلامي بكل ممارساته لا يعكس مجمل مواقف جماعة الإخوان أو حتى خطابها العام، ويمكن فهم ذلك في إطار تقاليد العمل السري التي قامت عليها الجماعة منذ حلها عام ١٩٥٤، والخوف التاريخي من الدخول في صدام مع النظام السياسي تذكر بمنحى المواجهة العنيفة مع النظام الناصري. اجتهد الخطاب الإعلامي للإخوان في متابعة أحداث الثورة والترويج لموقف الجماعة ورؤيتها الإصلاحية المتدرجة، كما اجتهد خطاب الإخوان الإعلامي في التقرب من المجلس العسكري

والإشادة بدور الجيش ، توقعت الدراسة عقد تفاهات أو صفقات بين المجلس العسكري والإخوان، حتى ولو كان ذلك على حساب حضور الجماعة بين أجيال الشباب التي شاركت في الثورة.

رأى شومان أن الجماعة تعمدت التريث وعدم التسرع في إعلان موقفها من الدعوة للتظاهر في ٢٥ يناير، مع ممارسة قدر مقصود من الغموض يعكس في الحقيقة خوفاً تاريخياً موروثاً لدى الجماعة من احتمال حدوث صدام واسع مع النظام. لذلك لم يصدر مكتب الإرشاد بياناً أو تصريحاً رسمياً يحدد موقف الجماعة من المشاركة في مظاهرات جمعة الغضب ٢٨ يناير، كما لم يصدر بياناً يوضح موقفه من جمعة الغضب وما تبعها من تطورات إلا في ٢٩ يناير. بينما سمحت لبعض رموز وقيادات الجماعة بالإدلاء بتصريحات صحفية تعلن مشاركة الإخوان بشكل رمزي من خلال الجمعية الوطنية للتغيير، ومن خلال عدم التصدي لرغبة الشباب في المشاركة، ما يعني عدم وجود قرار تنظيمي بالمشاركة علي نطاق واسع في المظاهرات.

يضيف شومان أنه وعلى الرغم من المشاركة المحدودة للجماعة في مظاهرات ٢٥ يناير إلا أن وزارة الداخلية اتهمت في بيان لها أعضاء الجماعة بارتكاب أعمال عنف في ميدان التحرير مساء يوم ٢٥ يناير، وبحسب مصادر الإخوان فإن أجهزة الأمن وجهت إنذاراً للجماعة بعدم المشاركة في مظاهرات جمعة الغضب في ٢٨ يناير، لكن الجماعة أعلنت مشاركتها، فقامت أجهزة الأمن باعتقال نحو ٥٠٠ من أعضاء الجماعة، بينهم ٧ من أعضاء مكتب الإرشاد والمئات من القيادات بالمحافظات، واستثنت الاعتقالات د. محمد بديع المرشد العام للجماعة، ونوابه الثلاثة.

وتكشف قراءة البيانات الإعلامية للجماعة- كما يقول شومان- عن الطابع الإصلاحى المحافظ والمتدرج في أدبيات الإخوان وخطابهم، أي أن بيانات الجماعة أثناء الثورة هي امتداد طبيعي لمنهج الجماعة وخطابها، مما يعني أن الجماعة لم تدرك أو تفهم معنى الثورة واستحقاقاتها، رغم أنها شاركت في صنع أحداثها والدفاع عنها خاصة فيما عرف بموقعة الجمل. وكالعادة روج الخطاب الإعلامى لذلك وأنتج

مضامين تدعم هذا التوجه الإصلاحى المتدرج، والذي قصد به ليس فقط مخاطبة المعتصمين فى التحرير من شباب وقوى سياسية ولكن مخاطبة النظام والمؤسسة العسكرية والخارج أيضاً، وتحديدًا الولايات المتحدة والتي جاء موقفها متذبذباً بعض الشيء فى بداية الثورة، بسبب ما تردد عن صداقة الرئيس المخلوع مع الكثير من مراكز القوى فى الولايات المتحدة، خاصة اللوى اليهودى الذى كان يرى فى مبارك صمام أمان لإسرائيل.

ثم يرى أن الثابت أن الخطاب الإعلامى للإخوان ظل محافظاً على وحدة الجماعة الوطنية ومشددًا بطريقة لافتة على أن الإخوان جزء من الشعب المصرى، وكأنه ينفى عن نفسه تهما سابقة كان نظام مبارك يوجهها للجماعة بأنهم يعملون ضد الشعب، ولم يرفع شباب الإخوان شعارات أو رموز ذات علاقة بفكر الجماعة أو هويتها وإنما التزموا بالشعارات والمطالب العامة للثورة.

يخلص البحث إلى أن خطاب الإخوان الإعلامى اعتمد على وسائل تقليدية كاليانعات والمؤتمرات الصحفية جنباً إلى جنب مع وسائل الاعلام الجديد التي تفوقت جماعة الإخوان عن كل القوى السياسية فى استخدامها لنشر أفكارها والدفاع عن مواقفها خاصة بين جيل الشباب الأكثر استخداماً لوسائل الإعلام الجديد، كما اجتهد خطاب الإخوان الإعلامى فى التقرب من المجلس العسكرى والإشادة بدور الجيش، لكن الخطاب كان شديد الوضوح فى المطالبة بسرعه انتقال السلطة إلى حكومة مدنية وعودة الجيش إلى الثكنات، وهو أمر لم تلتفت إليه بعض القوى المدنية التي ناشدت المجلس العسكرى الاستمرار لفترة انتقالية تمتد إلى سنة ونصف لتهيئه المناخ السياسى لانتخابات متوازنة.

خريطة التحالفات السياسية فى مصر بعد الثورة:

الدكتور وحيد عبدالمجيد حاول رسم الخريطة للتحالفات السياسية في مصر بعد الثورة، متناولاً ضعف القدرة على بناء التحالفات السياسية بسبب الضعف الثقافي والسياسي، ملمحاً إلى أن ذلك يهدد التحول الديمقراطي، تناول عبدالمجيد تجربة بناء التحالفات السياسية في مصر بعد الثورة وأشار إلى سطحية التوافق المؤقت الذي مثله التآلف في ميدان التحرير. وأكد أن الانبهار بالتآلف في ميدان التحرير هو نتيجة النظرة الخاطفة التي تقف عند السطح ولا تنفذ إلى ما تحته. تناول بعض أشكال التحالفات السياسية قبل الانتخابات مثل "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" و"التحالف الإسلامي" وتحالف "الكتلة المصرية" و"الثورة مستمرة" والتحالف الناصري الصغير.

يعيد الباحث ضعف التحالفات إلى حالة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المصري. فالتحالفات والتكتلات سواء السياسية العامة أو الانتخابية تتطلب ثقافة توافقية لا تعرف الساحة السياسية ولا التفاعلات الاجتماعية بوجه عام في مصر إلا أقل القليل منها. فالثقافة السائدة في الحياة العامة تميل إلى التفتت والتشردم أكثر مما تقوم على التوافق. وهذا يفسر ظاهرة الانشقاقات المستمرة في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. فلم ينجح حزب سياسي من الانشقاق منذ أن عرفت مصر الظاهرة الحزبية في صورتها الحديثة في بداية القرن العشرين. ففي المرحلة شبه الليبرالية، وقبل إلغاء الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤، شكل المنشقون عن حزب الوفد أهم الأحزاب الأخرى مثل الأحرار الدستوريين، والسعديين، والكتلة الوفدية.

يقول الدكتور أن التحالف الديمقراطي من أجل مصر" و"التحالف الإسلامي والتي طرحتها جماعة الإخوان سنة ٢٠١٠ وأعيد بعثها بعد ثورة ٢٥ يناير تنوعت مكونات هذا التحالف بين أحزاب تعبر عن الاتجاهات الرئيسية في الحياة السياسية والفكرية المصرية، وهي جماعة "الإخوان" ثم حزب الحرية والعدالة الذي أسسته عقب إشهارة، وحزب الوفد وحزب الغد الجديد الأصلي (أيمن نور) والحزب الناصري وحزب الكرامة وحزب التجمع قبل انسحابه انسجاماً مع مليم التقليدي إلى دعم الاستقطاب،

ثم حزب النور وهو أول الأحزاب السلفية التي تم تأسيسها بعد الثورة، وحزبان سلفيان آخران أصغر منه وهما حزب الأصالة وحزب الفضيلة، ثم حزب البناء والتنمية الذي أسسته "الجماعة الإسلامية" العائدة من السلفية الجهادية أو الراجعة لها، وضم التحالف أيضا عدداً من الأحزاب القديمة الصغيرة التي يصفها البعض بأنها "كرتونية"، مثل أحزاب الجيل والأحرار والخضر والتكافل الاجتماعي ومصر العربي الاشتراكي والاتحادي الديمقراطي والشعب الديمقراطي والأمة.

غير أن أن معظم الأحزاب الإسلامية خرجت من التحالف الديمقراطي اعتراضاً على محدودية ما أتيح لها من مرشحين لم يكن وضعها أفضل في هذا التحالف الذي يقوده حزب النور. ولذلك يمكن القول أن هذا التحالف يضم حزب النور مع تمثيل محدود للأحزاب الأخرى، كما خرجت الأحزاب الأخرى من التحالف لخوض الانتخابات بمنأى عنه، وفي مقدمتها حزب الوفد الليبرالي. وكان حزب النور السلفي قد انسحب من التحالف قبيل الشروع في بحث التنسيق الانتخابي، وقرر خوض الانتخابات منفرداً.

أما عن تحالف "الكتلة المصرية" و"الثورة مستمرة" فهو -برأي الباحث- يختلف عن "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" الذي تم تأسيسه باعتباره تحالفاً سياسياً قبل التفكير في الانتخابات، أنشئت "الكتلة المصرية" لتكون تحالفاً انتخابياً على أسس سياسية يعبر عن توجهات الأطراف الليبرالية واليسارية التي يجمعها شعار "الدولة المدنية"، وقد ضمت هذه الكتلة عند تأسيسها في سبتمبر (أيلول) ٢٠١١ أحزاباً جديدة أنشئت بعد الثورة أهمها المصريين الأحرار (ليبرالي علماني) والمصري الديمقراطي الاجتماعي (يسار وسط يعبر عن توجهات ديمقراطية اشتراكية) والتحالف الشعبي الاشتراكي (يساري انشق أبرز مؤسسيه عن حزب التجمع اليساري القديم) والوعي (ليبرالي بادر بتأسيسه عدد من مؤسسي ائتلاف شباب الثورة) والمساواة والتنمية (ليبرالي يعتمد على شهرته ومؤسسته الفنانة تيسير فهمي) وحزب التحرير المصري (أسسه قادة إحدى الطرق الصوفية التي استشارها الحضور المتزايد للتيارات السلفية في المشهد السياسي وهجوم بعضها على الأضرحة) وأحزاب قديمة هي حزب التجمع اليساري وحزب الجبهة الديمقراطية ذو

التوجه الليبرالي، والحزب الشيوعي الذي ظل يعمل تحت الأرض لعقود حتى أعلن عن نفسه بعد الثورة ولكنه لم يؤسس رسمياً وثلاثة أحزاب تحت التأسيس هي الحزب الاشتراكي المصري (ماركسي) ومصر الحرة (ليبرالي) والمستقلين الجدد الذي لم تعرف له هوية بعد، فضلاً عن مكونات مجتمعية مثل نقابة الفلاحين المستقلين، غير أن "الكتلة المصرية" واجهت المعضلة نفسها التي عانى منها "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" بالرغم من أن عدد مكوناتها أقل منه. فقد اختلفت أحزابها بشأن عدد مرشحي كل منها وترتيبهم في القوائم الانتخابية، وتبادل بعضها الاتهامات بضم أعضاء سابقين في الحزب الوطني المنحل (الحاكم سابقاً) ممن يطلق عليهم "الفلول".

ولم يقيم الباحث للتحالف الناصري الصغير وزناً والذي ضم حزباً من الأحزاب القديمة ذا توجهات قوميتها العربية وهو حزب الوفاق القومي، وحركة ناصرية تسمى "المؤتمر الشعبي" بالإضافة إلى جناح من الأجنحة المتنازعة على حزب العمل، بل لم يعتبره إلا ضعيفاً شرفياً في الانتخابات البرلمانية.

### الإخوان والدولة.. بين الوطنية والأمية:

بينما يتناول الباحث حسام تمام موضوع الدولة لدى الإسلاميين والذي شكل بحسبه جوهرًا يكاد يكون ثابتاً، بل إن أيديولوجيا الإسلام السياسي قامت على فكرة الدولة الإسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي أكثر مما قامت على أي مفهوم سياسي واجتماعي آخر.

رأى الباحث أن الإسلاميين بنوا رؤيتهم للدولة على ما هو قائم، واستقر في مخيالهم السياسي نموذج للدولة كما ورثته النظم العربية في القرن العشرين، بما في ذلك مسألة تطبيق الشريعة باعتبارها قانوناً أساسياً للدولة. في نفس الوقت الذي يعبر فيه الإسلاميون، في سعيهم للامساك بمفاصل الدولة، عن رغبة في استمرارية تاريخية تكون قد انقطعت حين نمت المشروعات التحديثية، اعتبر أنها لم تركز على



قاعدة دينية. وهذا يفسر لم اتجهت الأنظمة السياسية بعد الاستقلال إلى استثمار المكون الديني ليس فقط من باب التوظيف السياسي لمسار الشرعنة السياسية، بل لأن المكون الديني ظل مركزياً وموجوداً وجزءاً من الاتجاهات الوطنية منذ مرحلة التحرر.

ويضيف: لقد أدت حالات الفعل ورد الفعل بين الدولة والحركة الإسلامية إلى التأثير المباشر في فقه الدولة في العالم الإسلامي، سواء لجهة النصوص الدستورية والقانونية البحتة التي تميل إلى إثبات المرجعية الإسلامية، أو لجهة التوظيف السياسي للدين من قبل النخب الحاكمة عبر استلحاق المؤسسات الدينية الرسمية للدولة، كما لجهة التنازع حول احتكار المشروع الدينية كجزء من مصادر الشرعية السياسية في الدولة عبر السياسات التي تستهدف إدماجاً أو إقصاء للحركة الإسلامية في النظام.

إلى أن يقول أنه ومع حلول سني الثمانينيات كانت أغلب الأنظمة السياسية قد اتجهت إلى اعتبار الشريعة مصدراً للتشريع للرد على مطالب الإسلام السياسي، والحيلولة دون توسعه حين دخلت الدولة في العالم الإسلامي مرحلة التحول السياسي. جرى ذلك قبل أن يصبح الانفتاح السياسي ضرورة سنوات التسعينيات، فأدى توسع المشاركة السياسية إلى تنامي قوة الحركات الإسلامية وظهور خيارات الإدماج والإقصاء في مطالب الإصلاح السياسي منذ منتصف التسعينيات.

شهدت التجربة التحررية المصرية حالة من التحالف المؤقت؛ فجزء كبير من الضباط الأحرار (من بينهم جمال عبد الناصر!) كانوا على صلة بحركة الإخوان المسلمين كما تشير الشهادات التي تؤكد أن الإخوان تعاونوا-حتى عام ١٩٥٤- مع نظام الثورة التي كان من المفترض أنها ستكون إسلامية! قبل أن ينفرط عقد التحالف تحت الضربات الناصرية الأولى في الخمسينيات بعد قرار حظر الجماعة رسمياً.

لقد أسست الحركة الإخوانية المصرية شرعيتها، تحت تأثير الأفكار القطبية، بمعزل عن الدولة، ورغماً عنها وضدّها منها لكن بشكل يكاد يكون موازياً لتراث الدولة المركزية في مصر نفسها؛ لذلك بدا أن الفكر

القطبي كان يحمل مشروعا سياسيا يوازي مشروع التحديث الناصري، فالطليعة المؤمنة التي تؤسس حاكمية الله على الأرض كانت تعني التواجه الضمني مع المشروع الاشتراكي في عهد عبد الناصر بما يحمله ذلك من معنى إزالة لهذه الحاكمية.

ثم يشير الباحث إلى مقياس الوطنية لدى الجماعة ذلك أنه وخلال حرب غزة ٢٠٠٨، ورغم العدالة المطلقة للقضية الفلسطينية ، طرح السؤال حول مدى وطنية جماعة الإخوان وانتمائها للدولة المصرية وقدرتها على الانحياز عند الضرورة لهذه الدولة ومصالحها حين انتقلت إلى مربع الجماعات العابرة للوطنية وفشلت في أن تظل في مربع القوة الوطنية الإسلامية الكبرى الحريصة على مكانة الدولة المصرية وعلى استعادة دورها الإقليمي والدولي وتوظيفه لمصلحتها حين انحازت الى الجذر الإخواني في حركة حماس. ثم تكرر الانحياز الإيديولوجي ذاته حين أعلنت الجماعة انحيازها لحزب الله اللبناني في قضية "خلية حزب الله" التي خططت للتجنيد والعمل العسكري عبر مصر، واعتبرت الأمر اصطفايا لصالح المقاومة؛ لقد بدا الأمر ضد منطق الدولة نفسها وألوية الأمن القومي المصري؛ لقد غاب عن إدراك الجماعة، وهي تتحرك وفق بنيتها الأيديولوجية المتوارثة، حساسية هذا الموقف على الدولة المصرية ومؤسساتها.

يختم دراسته قائلاً: "هكذا، يظهر في برنامج الإخوان المسلمين لعام ٢٠٠٧ كيف لا تزال الدولة هي الأساس في فكر الجماعة وهي الوسيلة الأولى للتغيير على الرغم من التحولات التي عرفتتها الجماعة في العقود الماضية. و لا يزال لدى الإخوان هاجس القفز على أهمية الدولة حين يتم الإصرار على يوتوبيا الاتحاد العربي والاتحاد الإسلامي، لكن دون أن تكون هناك إيضاحات أو رؤية كافية".

الإخوان المسلمون من الجماعة إلى الحزب:

الدكتور علي مبروك الأكاديمي وأستاذ الفلسفة بالجامعات المصرية، جاءت دراسته متسائلة بعنوان "الإخوان المسلمون... من الجماعة إلى الحزب.. هل توقفت ممارسة السياسة بالدين؟" مشيراً إلى أن الابتاس حول هوية الجماعة والذي يبدأ منذ خطابات حسن البنا، فالدخول إلى السياسة عند الجماعة يأتي باعتبارها من أصول الدين، إلا أنّ مبروك يرد بأن تدين السياسة يبقى عملاً سياسياً، وتبقى السياسة هي المحدد الأبرز لإطار الجماعة، وإذا سلمنا جدلاً بأن الدين قدم للسياسة لغتها فإن قاموسها ومفرداتها ظلت تنتمي إلى مجال آخر غير الدين، ذكر مبروك مواقف البنا من الحزبية ورفضه السياسي المسنود بالدين لها، على عكس قطب الذي أقام رفضه للحزبية على الأساس العقدي، اعتبر مبروك أن فكرة شمول الإسلام هي التي فوّخت حاكمية قطب و دعوة حزب الحرية والعدالة إلى المرجعية الدينية للدولة المدنية، مشيراً إلى أن الفكرة هي محض تأويلات يحاول أصحابها جعلها من الدين، وناقش الفكرة مبيناً أن البعض يصر على جعل ما ليس من الدين ديناً، يوازي مبروك بين حاكمية قطب والمرجعية الدينية، وفصل في معاني المرجعية الدينية للمدني، وختم بأن قبول ورثة البنا لفكرة الحزب كأداة سياسية لا يعني وضوح الهوية بل ستكون الجماعة هي الذراع الديني للحزب.

رأت الدراسة أن "شمول الإسلام" هي الفكرة الحاكمة لسيرورة استدعاء الدين إلى المجال السياسي؛ وأعني أن الأفكار الأخرى، التي استخدمها الإخوان لتحقيق هذا الاستدعاء، مثل مفهوم "الحاكمية" (مع سيد قطب)، ومفهوم "المرجعية الدينية للدولة" (مع حزب الحرية والعدالة الناشئ)، تكاد تكون محض تفريعات على الفكرة الحاكمة عن شمول الإسلام. وهكذا تكون فكرة "شمول الإسلام" قد إحتلت موقعاً بالغ المركزية، لا في تفكير "الشيخ البنا" فحسب، بل وفي تفكير السلالة التي ما تزال تقوم على مشروعه إلى الآن.

وقال الباحث أن أهم ما تطرحه جماعة الإخوان في سياق النقاش الراهن حول مستقبل مصر بعد سقوط مبارك؛ يتمثل فيما يجري الترويج له من سعيها إلى بناء "دولة مدنية ذات مرجعية دينية"؛ وعلى النحو

الذي يمكن معه التأكيد على أن مفهوم "المرجعية الدينية" للدولة يتميز بحضور بالغ المركزية في مقارنة الجماعة لمستقبل الدولة المصرية. وضمن هذا الحضور المركزي الذي تقدم فيه الجماعة ترتيباً للعلاقة بين الديني والمدني على نحو يكون فيه الديني هو المرجع المحدد للمدني، فإنه يلزم التنويه بأن هذا الترتيب للعلاقة يقوم على نوعٍ من الافتراض المضمّر بأن الديني هو الإلهي الثابت، في مقابل المدني الذي هو الإنساني المتغير؛ وعلى النحو الذي لا بدّ معه أن يدور المدني المتغير حول الديني الثابت، أو حتى وراءه. فإذا "المرجع" هو ما يتم الرجوع إليه التماساً لمخرج من خلاف، فإنه كان لا بد من تصوره على نحو من الثبات الذي يسهل افتراضه في الديني/الإلهي، بأكثر من المدني/الإنساني.

ويختتم دراسته بنتيجة مفادها أنه وإذا كان أحد لا يجادل في افتراض أن "المدني" هو الإنساني المتغير، فإن الافتراض القائل بأن "الديني" هو الثابت على النحو الذي يجعل منه مرجعاً، إنما يحتاج إلى نوع من التحديد والضبط.

### الإخوان المسلمون والأقباط قراءة في المسارات:

في هذه الدراسة يتناول الباحث سامح فوزي العلاقة بين الإخوان المسلمون والأقباط، منذ البنا وأعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢، اعتقد الأقباط دوماً أن الإخوان المسلمين يريدون علاقة معهم ليدفعوا عن أنفسهم تهمة التعصب الديني دون أن يكون لهم خطاب مواطنة حقيقي، تناولت الدراسة تداعيات ثورة ٢٥ يناير التي سعى الإخوان المسلمون بعدها إلى إقامة علاقة مع الأقباط ولكنها فشلت، عددت الدراسة أسباب ذلك، فالكنيسة تظن أن الأمر لا يعدو سوى حملة علاقات عامة، بالإضافة إلى تجنب الإخوان الحديث عن المواطنة. تناولت الدراسة القضايا الإشكالية تستفز الأقباط مثل الوطن الإسلامي، الدولة الإسلامية في فكر الإخوان، و صعوبة الفصل عند الحديث عن المواطنة في منظور الإخوان المسلمين

عن نظرهم العامة إلى "إسلامية الوطن". فإذا كان الوطن إسلامياً، فإن المواطنة يجب أن تكون إسلامية، بالإضافة إشكالية الولاية العامة، تناولت الدراسة تأخر اجتهادات الإخوان عن غيرهم في العالم الذي تجاوز هذه الإشكاليات، وضعت الدراسة شروط لنجاح الحوار بين الأقباط والإخوان أولها انطلاقه من أرضية فكرية، وضرورة نقد الإخوان للأفكار بشكل علني، وعدم معاملة الأقباط على أنهم كتلة صماء.

رأى الباحث أن الإشكاليات في العلاقة بين الإخوان المسلمين والأقباط، كما أنها بالقدر نفسه تشكل مساحة اختلاف بين الإخوان المسلمين والأقباط، فهي تمثل ذات الإشكالية بين القوى العلمانية، وعلى الرغم من ذلك يبدو أن مساحات المراجعة فيها شبه غائبة وسط الإخوان المسلمين، على الرغم من أنها تعرضت إلى مراجعة على يد أطراف في الحركة الإسلامية.

وفي صميم المشكلة المفهومية للعلاقة بين الأقباط والإخوان قال الباحث أن الإخوان ينطلقون من فرضية أساسية وهي أن "الوطن إسلامي"، يشكل جزءاً من الأمة الإسلامية التي تُعد التعبير الجغرافي- السياسي عن "دار الإسلام". في دولة المدينة الأولى تطابق مفهوما "الأمة" و"الدولة"، بمعنى أن المسلمين جميعاً تجمعوا في كيان سياسي واحد.

ويضيف أن الحوار بين الإخوان المسلمين والأقباط مسؤولية متبادلة، تقع على عاتق الطرفين، وعلى الرغم من ذلك تقع المسؤولية الأكبر على عاتق الإخوان المسلمين في إحداث التحول في العلاقة مع الأقباط، عليهم أن يعلنوا صراحة تمسكهم بمبدأ المواطنة، ويطرحون تصورات لحل مشكلات الأقباط القانونية والسياسية بوصفهم فصيلاً سياسياً رئيساً في الشارع، ويحملون على عاتقهم نشر ثقافة التسامح في قواعدهم الشعبية، نظراً لأن هناك شكوكاً في أن الحوارات التي تجري على السطح، لا تعرف عنها هذه القواعد شيئاً، والتي هي-أي القواعد- أقرب في تصوراتها إلى الاتجاهات السلفية.

ثم يلح الباحث على أن الإخوان إذا كانوا قد عانوا في السابق عانوا من حصار سياسي وأمني منعهم من تمييز أنفسهم بشكل حاسم في الشارع في مواجهة الحركات والجماعات الإسلامية الأخرى، فإنهم مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى بالمحافظة على خيار الوسطية في نظرتهم للمختلفين دينياً، ويواجهون تيارات سلفية صاعدة تلوح للأقباط بالذمية، ودفع الجزية، وتطرح عليهم خيار الهجرة بعد الهزيمة في "غزوة الصناديق" يوم الاستفتاء على تعديل الدستور في ١٩ مارس ٢٠١١. ولا أظن أن من صالح الإخوان المسلمين أن يجدوا أنفسهم في خندق واحد مع تيارات إسلامية تستند إلى شعبية دينية مغلقة ومتعصبة.

وفي خاتمة البحث يخلص إلى أن الحوار بين الأقباط والإخوان المسلمين ليس حواراً بين كتلة بشرية مسيحية؛ مغلقة صماء، وبين غالبية عديدة مسلمة، فالأقباط متنوعون سياسياً، وثقافياً، واقتصادياً، والمسلمون كذلك، ولا يمثل الإخوان المسلمون سوى فصيلٍ سياسيٍ منهم، والحوار ليس دروساً خصوصية في مادة الطمأنينة، وليست ضمانات وحقوقاً يعطيها طرف لآخر، كما أنها ليست حملات علاقات عامة، لكنها في المقام الأول خطابات جادة، وشجاعة في مواجهة إرث الماضي الثقيل، وشعور حقيقي بأن المستقبل يستوعب الجميع، وهو أمر لا يقتصر على الإخوان المسلمين وحدهم، ولكن على الأقباط أيضاً أن يدركوا أن لكل شخص الحق في مرجعيته الدينية طالما أن ذلك لا يؤثر في حقهم في المواطنة الكاملة، والتنوع هو سمة المجتمعات الحديثة، والاستيعاب لكل المختلفين هو أساس تقدمها.

### الإخوان المسلمون والسياسة الأمريكية:

أماني الغانم الأستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، بحثت في محددات السياسة الأمريكية تجاه الحركات السياسية الإسلامية، و السياسة الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين منذ انتهاء

الحرب الباردة وحتى قيام ثورة ٢٥ يناير، المتغيرات الإقليمية وإعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين، السياسة الأمريكية تجاه الإخوان المسلمين منذ قيام ثورة ٢٥ يناير : بين التصريحات الرسمية والسلوك الفعلي، سواء على المستوى الداخلي الأمريكي أو الخارجي. الدعم الأمريكي للأنظمة القديمة التي تم دعمها لمجابهة الخطر الشيوعي بعد الحرب الباردة تغير مع للمتغيرات الإقليمية فقررت بناء علاقة مع الإخوان وفتح حوارات لاحتوائهم وأسباب أخرى تناولتها الورقة، طرحت الدراسة الإخوان المسلمون كتنظيم دولي و حركة عالمية، ولدى الإدارى الأمريكية تضخم لدى الإدارة أن جماعة الإخوان المسلمين تحظى بتأييد أغلبية الجمهور المصرى؛ وأنه تستطيع رعاية المصالح الأمريكية ويمكن حل رؤيتهم لإسرائيل وحضهم على منهج وسطي توافقي، تناولت الدراسة السياسة الأمريكية الحالية تجاه الإخوان المسلمين : بين التصريحات الرسمية والسلوك الفعلي.

تشير الباحثة إلى أنه كان من غير المستطاع إقليمياً فهم سياسة واشنطن تجاه الحركات السياسية الإسلامية دون الأخذ فى الحسبان تلك الطاقة المؤثرة لصديقاتها المهمة فى المنطقة -وهى إسرائيل، ومصر، والسعودية. وكانت السياسة الأمريكية فى النهاية تحسم على النحو التالى "أنه ما دام الإسلاميون يواصلون مضادتهم لعملية إحلال السلام بين العرب وإسرائيل، ويهاجمون أنظمة الحكم الموالية للغرب، فلسوف تبقى المصالح العالمية الشاملة للولايات المتحدة متورطة فى المناوشة، وكلما قرنت واشنطن بين مصالحها ومصالح حلفائها الإقليميين، كلما وجدت نفسها أكثر اعتلاقاً وانشباكاً فى صدام مع الحركيين الإسلاميين، لأن هؤلاء هم، إمكانيًا، القوة المضادة الأكثر فعالية فى المنطقة.

ثم تشير الدراسة أنه وفى فترة مضت أجرى الدبلوماسيون الأمريكيون فى القاهرة اتصالات متكتم عليها مع بعض قادة الإخوان، بهدف جمع معلومات وإبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة للإسلاميين المعتدلين . لكن الرئيس المصرى آنذاك قرع إدارة كليتون قائلاً " تظنون أنه بإمكانكم تصحيح الأخطاء التى ارتكبتها فى إيران، حيث لم يكن لديكم أى اتصال مع آية الله الخميني وجماعته المتعصبة قبل

استيلائهم على السلطة. لكنني أؤكد لكم أن هذه الجماعات لن تستولى أبداً على هذه البلاد (قاصداً مصر)، ولن تكون أبداً على وئام مع الولايات المتحدة" ثم قبلت إدارة كلينتون بصيغة مبارك، وأوقفت الاتصالات مع الإسلاميين.

لكن وبعد الثورة -كما تشير الدراسة- بدأ الاهتمام الأمريكي -بمستوياته المختلف- بقضية صعود الإخوان المسلمين للسلطة في مصر مع بداية تفجر أحداث ثورة ٢٥ يناير، وكان السبب في الارتباك وعدم ثبات الموقف الأمريكي الرسمي تجاه الثورة والتأرجح بين دعم النظام، ثم مطالبته بإدخال إصلاحات، ثم المطالبة بتسليم كافة الصلاحيات إلى نائب الرئيس -عمر سليمان- في الوقت الذي وصل فيه عدد المتظاهرين إلى أربعة ملايين.

تضيف الباحثة إلى أن هناك اتجاهين فكريين بشأن آثار وصول الإخوان للسلطة في مصر على العلاقات المصرية- الأمريكية عموماً، وعلى السياسات والمصالح الأمريكية في مصر والمنطقة العربية. هذان الاتجاهان يجمعهما الاتفاق على أنه في الأجل القصير سيتمكن متابعة الولايات المتحدة لرعاية مصالحها وحمايتها، وستتمكن كذلك من التعايش مع وجود الإخوان في السلطة السياسية لمصر ، ولا مبررات للقلق بشأن السياسة الخارجية المصرية؛ وإن كان اتفاق الجانبين يبنى على أسباب مختلفة.

أما جوانب الاختلاف بين الاتجاهين ، فهي في التفكير بشأن السياسات الداخلية والخارجية لمصر في ظل وجود الإخوان في السلطة على المدى البعيد، وكذلك يختلفان حول التوصيات التي يوجهانها لواشنطن حيال سياستها تجاه مصر .

فالاتجاه الأول: الذي يرى أن هناك ما يبرر القلق العميق بشأن الظهور المحتمل لـ جماعة «الإخوان المسلمين» كلاعب رئيسي أو حتى وسيط مؤثر، يذكر بأن الإخوان المسلمين ليس مجرد تنظيم خيرى ، وإنما هو "منظمة سياسية تسعى إلى حد كبير إلى إعادة تنظيم المجتمع المصري (والمجتمع الإسلامي



الأوسع نطاقاً) بطريقة إسلامية. ومن الناحية التكتيكية، سوف تستغل المنظمة أية فرص سانحة تُقدم إليها؛ فهي قد تخلت عن أهدافها الأكثر طموحاً والأساليب العنيفة لتحقيقها وذلك فقط نتيجة إلزام النظام على ذلك، وليس بمحض اختيارها. ولو حققت جماعة «الإخوان» قوة سياسية، من المؤكد ستستخدمها لتحويل مصر إلى مكان مختلف تماماً. والقياس الأفضل هو تركيا في ظل حكم أردوغان، حيث تتحول تدريجياً الدولة العلمانية إلى دولة إسلامية. إن الوضع الأكثر واقعية سيشهد تحولاً إسلامياً للمجتمع يكون أكثر عمقاً ومنهجية، بما في ذلك احتمالية النمو المخيف للطائفية بين المسلمين والأقباط وحتى الصراع الأكثر عمقاً داخل المسلمين بين السلفيين والصوفيين".

الاتجاه الثاني: (اتجاه توافقي) يتبنى آراء ومواقف معتدلة من الإخوان المسلمين، ومن احتمالات وصولهم للسلطة السياسية. كما يرى أنه لا تهديدات للمصالح الأمريكية لا في مصر ولا في غيرها من الدول العربية. ويضع قضية التعايش بين وجود الإخوان في السلطة وبين تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة في سياقها "السياسي" لا "الأمني".

فهذا الاتجاه –والذي يؤكد على أنه من الرغم من امتلاء الخطابات الأمريكية الرسمية والفكرية بالتشكيك في آراء الإسلاميين بقضايا حقوق الإنسان والمرأة والأقليات ومفهومهم للديمقراطية، إلا أن ما يهم الولايات المتحدة الأمريكية هي توجهات الإسلاميين تجاه قضايا السياسة الخارجية. ويسوقون عددا من الشواهد والأدلة على أن ما تراه الولايات المتحدة تهديدا لسياساتها ومصالحها في المنطقة، هو انعكاس للرأي العام العربي وليس من صنع الإسلاميين. ومن ثم ؛ فأيا كانت تركيبة البرلمان القادم والحكومة المصرية التي ستلي نظام مبارك لن تؤيد حصار غزة، ولا استمرار احتلال العراق وأفغانستان، ولا الانحياز الأمريكي غير العادل لإسرائيل في سلوكها تجاه الفلسطينيين واستمرار احتلال أراضيهم.

وأنه بالنظر للمساحة الإسلامية في الطيف السياسي المصري، سيبدو الإخوان المسلمون التيار الأكثر اعتدالا، وبراجماتية، ويمكن التعايش معه بدرجة أكبر عما إذا قورن بالسلفيين مثلاً، خاصة في ظل متابعة

التطورات في أفكار ورؤى واتجاهات الإخوان المسلمين كانت تعبر عنها خطاباتهم الرسمية وتصريحاتهم العلنية؛ فقد أعلن الاخوان منذ زمن بعيد نبذهم للعنف واتباعهم للنهج السلمى -فقط- في التغيير.

في خاتمة البحث قالت الباحثة: "لقد تعاملت الولايات المتحدة من قبل مع الحركات الإسلامية الجهادية ودعمتها ماديا ودعائيا ، لما كانت تمثل لهم أداة لمحاربة النفوذ السوفييتي في أفغانستان، بل ومع الإخوان المسلمين أنفسهم لما رأت في رسالتهم ما يمكن أن ينافس الطموحات القومية للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وباركت دعم الرئيس الراحل أنور السادات للإسلاميين لمواجهة الناصريين. وستستخدم أى طرف ضد أى طرف يبدو أن له مصالحه الخاصة وهويته المستقلة".

#### حوار حول إمكانيات التوافق بين المرجعية الإسلامية والديمقراطية:

الديموقراطية والهوية والتراث والأصالة، كن مثار جدال واسع بين المفكرين، اختار بلال مؤمن دراسته عبر دراسة طروحات المفكر التونسي محمد الحداد والمصري طارق البشري، البشري الذي يرى أن عصر النهضة الذي طرح سؤال مايمكن أخذه من التراث وما يمكن قبوله من الوافد الغربي تحول إلى منتج لأفكار الغرب، فما لبث إلا وأعاد انتاج الغرب بكل مافيه وبني تحفظه على الديمقراطية على شللك، أما الحداد فقد تناول محدودية التمثل الديمقراطي في خطابات مفكري النهضة لاسيما عند محمد عبده، وورفض اعتبار فكر النهضة مجرد انعكاس للأنوار الأوروبية ورفضه اعتباره تطور ذاتي للماضي، تناول الدراسة إشكالية البشري في كون النظم الأوروبية صاحبت سفن وبارود وحروب وهي وليدة شخصية وتجارب الآخر الغربي، وهو ما يسر لها سبل نجاحها في مجتمعاتها، ونقلت عن الحداد "وجه الخطأ في هذا الجدل أنه يوجه الأنظار إلى النوايا الأمريكية بدل تحليل أسباب العجز من الداخل. ثمة أولا الديكتاتورية التي تحرق الأرض وراءها " الديمقراطية في نظر الحداد لم تعد لونا من ألوان الرفاهية السياسية، تناولت

الدراسة خطاب البشري والحدّاد خطاب ما بعد الثورات، آمن البشري بالديموقراطية على مضض، وأكد الحداد موقفه المبدئي، ولا خلاف بين الحدّاد والبشري في حاجة المجتمعات العربية إلى الديمقراطية كأيدولوجية خلاص من الأوضاع المتردية على خلاف ثابت في المرجعة التي تستقي منها الديمقراطية عندهما مقولاتها.

يشير الباحث إلى إن المشكلة الحقيقية في نظر الحدّاد تتمثل في عجزنا عن قراءة موجبات الأحداث السياسية التي تدور حولنا منذ قيام حرب الخليج الثانية، ساد الفرح بسقوط الصنم لكننا لم نقدر على تقديم مشروع سياسي بديل، ظننا أن الأمور تسير على طريقة أوروبا الغربية بأن تخرج الجماهير لتعبر عن فرحتها بالتححر الجديد، لكننا نسينا أنه لا وجود لماض ديمقراطي لنا كي يستعاد بالتحريز، ونستفيق اليوم على واقع مؤلم لا يبشر بالسير نحو الانبعاث الديمقراطي وإنما يوشك أن ينتهي بالمنطقة إلى وضع قديم وضع الانتماءات العشائرية والطائفية والاجتماعية، في حين أن الديمقراطية تتطلب انصهارا لعناصر المجتمع كي تقوم المشاركة السياسية على أساس من المواطنة وليس على أساس من هذه الانتماءات.

البشري- كما يشير الباحث- رأى أن أمريكا لا تريد ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، وأن: "أسباب تأخر التطبيق الكامل للديمقراطية داخلية وخارجية، والاستعمار "فعل غير ديمقراطي"، والهيمنة الأجنبية لا تعيش إلا من خلال نظم غير ديمقراطية"، يضيف: "إن التعويل على الديمقراطية إذا كوسيلة لتجاوز مشكلات الواقع العربي دون الأخذ في الاعتبار للخصوصية الحضارية واختلاف ظروف التحول الديمقراطي خطأ بالغ، لأنها إذا كانت نجحت في أوروبا فلأنها كانت متفتقة عن ذواتهم أولا، ولأن الأوروبيين لم يكونوا تحت ضغوط خارجية تحول دون إتمام مشروعاتهم الإصلاحية ثانيا؛ على عكس واقع مجتمعاتنا العربية التي تعاني فروض الهيمنة الغربية الثقافية والسياسية والاقتصادية".

يسوق في مبحثه حوارات واختلافات في المفاهيم التي أنتجتها الثورات أو أعادت بعثها وعلى رأسها الديمقراطية والعمل السياسي والمجتمع المدني.

ويضرب البشري مثالا لهذا الاختلاف في شروط التحول الديمقراطي بين المجتمعات، التي أنتجت الديمقراطية والمجتمعات الشرقية بنشأة التعددية الحزبية بين الشرق والغرب، قال: "إن النظام الحزبي الغربي نشأ تعبيراً عن أوضاع الجماعات الفرعية الأوروبية المتنازعة على نصيب كل منها في حصيلة المنتج الوطني العام؛ في ظروف كانت المجتمعات القومية الأوروبية آمنة على نفسها من أي خطر خارجي عليها، بينما الأحزاب في بلادنا الشرقية (سواء كانت عربية أو إسلامية أو غير ذلك من بلاد الهند والصين.. إلخ) نشأت الأحزاب فيها بعد سقوط مقاومة دولها في مواجهة الغزو الأجنبي الحادث في القرنين الماضيين، ونشأت كتجمع وطني ينظم الجماعة الأهلية لمهام مقاومة ذلك الغزو. ومن الطبيعي أن "التعددية" لم تكن مما يقوم بالأداء المطلوب لهذه المهمة، حتى استعادت هذه البلاد استقلالها. ولكننا كنا نغفل عند المقارنة عن هذا الفارق المهم".

#### قراءة كتاب ... ثورة مصر ١٠٠%:

الباحث عمر البشير الترابي يقرأ في عدد هذا الشهر كتاب: ثورة مصر ١٠٠% لمؤلفه حسام محمد حسين، وهو من الكتب الأولى التي نُشرت عن الثورة المصرية، وكتبت بأيدي مصريّة، إذ يُشير تاريخ نشر الكتاب في طبعته الإلكترونية الأولى إلى أنه نُشر ٢٥ فبراير (شباط) ٢٠١١، أي بعد أسابيع قليلة من ٢٥ يناير (كانون الثاني) ٢٠١١، فسجّل الكاتب الأحداث ورصدها ولما يرد أوارها بعد، فسجّل رصدًا قريبًا لم تشوشه التحليلات الكثيرة، والكتب التي توسعت في تناول الأحداث. وعلى صغر حجم الكتاب إلا أن قربه من الحدث أتاح له تذكّر أحداث ضيعتها التحليلات المطوّلة التي تناولها الآخرون. لم

يخل الكتاب من اندفاع، ولكنه وثق رؤية رجل الشارع العادي لأحداث ٢٥ يناير (كانون الثاني)، ومصراويتها، فهو يقدم الأحداث كما رآها الأعين المصرية، وروّتها الأقلام.

اعتبر الكتاب أن الفكر الثوري الذي سيطر على الشارع بعد وأثناء الحراك منذ ٢٥ يناير (كانون الثاني) وإلى يوم تنحي الرئيس، هو فكر قديم يعتمد على التغيير من أعلى الهرم أي تغيير القيادات، وهو فكر توارثته أجيال ثورة يوليو منذ ١٩٥٢، ويعتمد في آليته على تغيير القيادات الفاسدة بقيادات جديدة، وحاول تقديم رؤية تعريفية بالفكر الثوري التغيري، وأشار إلى أن هذا الفكر يكتسب بريقاً أخذاً لقدرته على تحقيق الأهداف الكبيرة في فترة وجيزة، ولكنه يفقد هذا البريق بالسرعة ذاتها لأنه يركز على الأهداف قصيرة المدى. المعجبون بهذا الفكر يودون أن يروا التغيير ولكنهم لا يودون أن يشاركوا فيه، فيعتمدوا بذلك على قيادات تُحقّقه دون أن يكون للجماهير إسهام حقيقي فيه.

كما يُشير الكتاب إلى أن الفكر الثوري الإصلاحي، يعتمد في مكافحته للفساد على القضاء على القيادات الفاسدة، وإزالتها، وإبدالها بقيادات بديلة يؤنس فيها الصلاح والكفاءة والنزاهة، لتقوم بتصحيح المسار.

وبحسب قراءة الترابي فإن الكتاب لم يُقدم الكتاب تنظيراً مؤصّلاً ولا تحليلاً معمّفاً، ولكنه أجاد في توثيق أحداث ضاعت من يدي كثيرين، وأهميته في سبقه وتاريخ تأليفه التي تجعله قريب للأحداث، وقد حاول المؤلف أن يطرح رؤيته التي استقاها من الشارع المصري، وابتعد عن التحليلات السياسية العالمية والعربية التي شرّحت الحراك المصري، بمناظير اجتماعية سياسية علمية، بعيدة عن الشارع المصري.

ثم يختم الترابي قراءته للكتاب بقوله: "بعد قراءة هذا الكتاب والتنبه إلى تاريخ إصداره، أخلص إلى أن التنبؤ بسيادة أي فكر ما، محاولة صعبة، خاصة بعد ضياع الناس في التفاصيل، وأزعم أنه لا أحد يدر إلى أين تتجه مصر، وما إذا كانت "الثورة أو الاحتجاج أو الانتفاضة أو التغيير" قد انتهت إلى نتائج

ما، أم أنها لا تزال مستمرة، خاصة وأنها وإلى خواتيم هذا العام (٢٠١١) لم ينفذ الاعتصام في ميدان التحرير، ولا يزال ما يشتكي منه الناس في أسباب الاحتجاج الأصلي التي ذكرها الكتاب قائمة وباقية، ولم يسقط منها غير المطالب الجزئية برحيل الأفراد، فلا يزال العنف والتقييد والكبت والإهانة، تدور ويتجرعها المواطن".

### السياسة الخارجية التركية:

السياسة الخارجية التركية موضوع ملف العدد في المقالة المترجمة التي اخترناها لمشاركينا لسفانتي كورنيل؛ مدير البحوث في معهد آسيا الوسطى والقوقاز وبرنامج دراسات طريق الحرير، من جامعة هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة ومعهد استكهولم لسياسة الأمن والتنمية، متسائلاً مالذي يحرك السياسة الخارجية لتركيا، و منبهاً إلى التغيرات في تركيا، والتحوّلات التي ظهرت على منهج أردوغان بعد أن أخرجته الأحداث أو السياسات عن قاعدة مستشاره أوغلو «صفر من المشاكل مع الجيران».

تشير المقالة إلى أن إن المبادئ الأساسية التي وُجّهت السياسة الخارجية لتركيا منذ تأسيس الجمهورية، وتضمنت الحذر والبراغماتية، خصوصاً فيما يتعلق بالشرق الأوسط، حيث إن بقايا الامبراطورية من العصر العثماني لقنت أنقرة درساً مفاده أن هنالك القليل للحصول عليه والكثير يُخسر في إقحامها نفسها في السياسة بشكلٍ حاد في المنطقة، وبغض النظر عن الاختلافات في بعض الأحيان مع القوى الغربية؛ تركز أنقرة على لعب دورٍ داخل أوروبا.

كما أن حزب العدالة والتنمية-بحسب المقالة- قد مال إلى أن يحافظ على هذا المسار خلال مدة ولايته الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، حيث ركّز على الانسجام مع الاتحاد الأوروبي وسيلةً للانضمام الى الاتحاد، واختلّفت الحال في مدة ولايته الثانية (٢٠٠٧-٢٠١١)، حيث ترك الحزب هذا النهج إلى حدٍ كبير،

مسترشداً بمفهوم «العمق الاستراتيجي» الذي وضعه مستشار أردوغان على المدى الطويل؛ والذي تحول إلى وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو.

وعن علاقة تركيا بإيران أشارت المقالة إلى أن طهران قُبلت بالترحيب طالما أنّ لها تأثيراً على الإيرانيين، بدلاً من أن تكون عكس ذلك. ولكن أردوغان ورفاقه سرعان ما بدؤوا بالتحرك بعيداً عن الهدف المعلن والمتمثل في القيام بدور الوسيط بين إيران والغرب، سرعان ما أصبحوا من المدافعين البارزين عن برنامج طهران النووي، كما أن أردوغان أيضاً بتسمية أحمددي نجاد ب«الصديق»، وكان من بين الأوائل الذين أضفوا الشرعية على الرئيس الإيراني عبر تهنئته بعد فوزه بانتخابات مليئة بالاحتيالات وتلطّيح الدماء في يونيو (حزيران) ٢٠٠٩.

وختمت المقالة بقولها: "إن سياسات أنقرة لم توازن بين احتضان حزب العدالة والتنمية للديمقراطية وحقوق الإنسان، من ناحية ، وتركيزها على تطوير العلاقات بالأنظمة الاستبدادية في المنطقة من جهة أخرى".

## ملخص بحوث كتاب: 61

### "مصر بعد الثورة" (2)

دبي:

أصدر مركز المسبار للدراسات والبحوث كتابه الحادي والستون ويأتي ليكمل ملف الحالة المصرية بعد الثورة والذي تناول جزءاً منه في عدده السابق، جاء هذا العدد ليكون جزءاً ثانياً في تغطية الحدث المصري، وتحديدًا موقع الإخوان والسلفيين في مصر وبخاصة أنهم استحوذوا على مايزيد عن 60% من مجلس الشعب المصري، ضم الكتاب دراسات موسعة، بدأت بدراسة محمد حلمي والذي خصها عن السلفيين والثورة، وذلك بعد مقدمة رئيس المركز.

### السلفيون والثورة .. والدور السياسي:

دراسة الباحث والأكاديمي المصري، الدكتور محمد حلمي، خصها لفحص الدور السياسي للسلفيين في الثورة، قدّر فيها إجمالاً بأن حركات الإسلام السياسي ظهرت فجأة في خضمّ المشهد السياسي المصري بُعيدَ الثورة، ترفعُ شعار "تطبيق الشريعة" لكنها تهدم كعبتها، شد السلفية الانتباه في جمعة قندهار 29 يوليو (تموز) 2011 لكن تاريخها يمتد لعقود طويلة رصدها حلمي، فمرّ الباحث على مراحل تشكلها قبل الثورة، بداية بالسلفية العلمية في السبعينات، والسلفية الحركية في حي شبرا، وحفّز تنامي المد السلفي الطفرة النفطية لدول تدعم السلفية؛ وترهل الدولة المصرية؛ وتراجع دور الأزهر الديني لحساب جمعات أخرى، فدخل تيار سلفي جامي، فصلته الدراسة. تناول حلمي ما أسماه "ضحالة" التفكير السياسي للسلفية و وثّق اكتفائها قبل الثورة بدور وعظي وخطاب سياسي سطحي، غازلت فيه النظام السابق في فتاوى مثل تحريم الترشح ضد مبارك في 2005، وإباحة دم الدكتور البرادعي، أما حيال الثورة فموقف الحركة من الثورة كان مضرّباً خاصة شيوخها محمد حسان



وياسر برهامي. لكن الجماعة اكتسبت مكانة سياسية بعد خروج الإخوان (الزمر)، ومساهمة السلفية في حسم تعديل الدستور. يؤكد الكاتب أن القوى السلفية لن تتحاز للديموقراطية بسبب رؤيتها الجامدة للنص، وبسبب رؤيتها للخروج على الحاكم وخطابها الدوغمائي.

يشير بدايةً إلى أن واقع حركات الإسلام السياسي اليوم، وفي مقدمتها التيار السلفي الذي ظهر فجأة في خضم المشهد السياسي المصري بُعيد ثورة الخامس والعشرين من يناير/ (كانون الثاني)، لا يختلف كثيراً عن حال تلك المرأة التي جعلت من الوصول إلى الخالق غاية لها، لكنها ضلت الطريق: فانشغلت بالوسيلة عن الغاية، بالدنيا عن الآخرة، بالخلق عن الخالق.

ورأت الدراسة أن البعض يراهن على إمكانية انحياز القوى السلفية إلى جانب الديمقراطية في نهاية المطاف، بفضل كثرة استخدامهم لآلياتها، كالتظاهر والإضرابات والاعتصامات العمالية... إلخ لكن ذلك يبقى احتمالاً مُستبعداً، في المستقبل المنظور على الأقل؛ وذلك لأنّ السبب الرئيس في تعاطي الإسلاميين السلبي مع الديمقراطية، ومع كل مسألة أخرى في حقيقة الأمر، إنما يرجع إلى طبيعة الخلفية والمنطلق والأرضية التي يتحركون من خلالها، وهي الخلفية ذاتها التي ليس بمقدورها أن تتعاطى مع المسائل السياسية بجدية وواقعية؛ نظراً لاختلاف المنطلقين شكلاً ومضموناً.

وفي تشخيصه للحظة وصول السلفيين يرى الباحث أن الحركات السلفية بقيت ومنذ نشأتها، أبعد ما تكون عن الانشغال بدنيا السياسة، بل واتخذت السلفية التقليدية، نظرياً، مواقف سلبية من الديمقراطية والتعددية السياسية والانتخابات وتداول السلطة، واتجهت عادةً إلى عقد "صفقة ضمنية" مع الحكومات العربية، تنم عنها مجموعة المواقف والفتاوى التي تتوافق مع السياسات الرسمية، مقابل إتاحة المجال الديني العام لهم بالعمل في المساجد والمحاضرات والتعليم بصورة مريحة، بلا تكدير أو تنغيص، لكن هكذا ارتباط قد تعرض لهزات عنيفة بفضل اندلاع الثورة المصرية التي كانت بمنزلة اللحظة المهمة لظهور وكشف طبيعة هذا التحالف غير المؤثق، وربما غير المُخطّط له بين نظام مبارك والسلفية، بين السلفية التي يرعاها

ويُحْمِيها، وهي التي تُمَثِّلُ امتداداً عضوياً للسلفية السعودية، وبين السلفية التي لا يتردّد في البَطْشِ بها والتنكيل بأفرادها دورياً، لأسبابٍ شتّى.

ثم رأى أن من مفارقاتِ مشاهد الثورة المصرية أنّ النظام، الذي كان قد أوقَفَ بث القنوات السلفية قبل فترةٍ وجيزةٍ من الثورة، وحملها مسؤولية "العنف الطائفي"، وكل أزماته تقريباً، بعدما رعاها زمناً وأفسَحَ لها مجالاً على قمره الصناعي "نايل سات"، عاد ليوظّف رموزها وشيوخها في حربه على الثورة، وهذه المرة على قنواته الرسمية والخاصة المرتبطة به هيكلياً.

وفي خاتمة الدراسة يتعرّض لمفهوم "الفتنة" والخروج على الحاكم وضوابطه لدى السلفيين، ومن ثم يوظّف تلك الرؤية وتحولاتها لدى السلفيين بعد أن وصلوا إلى الحكم وبعد هزات الثورة.

### الإخوان المسلمون تداعيات تأسيس الحزب:

صلاح الدين حسن وفي دراسته تناول مفهوم الحزب السياسي، وأرّخ لرؤية البنا للأحزاب المصرية، وأثّر لموقف الجماعة من التحزب عبر تاريخها الممتد، كما نقل الارتباك الذي ساد الجماعة إبان تكوينها للحزب بعد تنحي الرئيس مبارك، أشارت الدراسة إلى أنّ العلاقة بين الحزب والجماعة علاقة وطيدة، ولكنه توقع التآزم، مستشهداً بتكوين الجماعة وفلسفة الحزب في رؤية عبدالمنعم أبو الفتوح، وتطلعات شباب الجماعة، وتناول الإخوان والقلق من المستقبل، و تحديات المرجعية الإسلامية.

وحول مسألة تأسيس الحزب قال الباحث أن الجميع فوجئ بمن فيهم قواعد الإخوان، بقرار مكتب الإرشاد بتعيين محمد سعد الكتاتني كوكيل مؤسسي حزب "الحرية والعدالة"، دون الرجوع لمجالس شورى الجماعة وبعد ذلك تعيين محمد مرسي كرئيس للحزب دون الرجوع للهيئة التأسيسية للحزب أو للأعضاء المؤسسين، وأصاف أنه وقبل ذلك كلفت قيادات الجماعة الوسيطة والعليا باختيار الأعضاء

المؤسسين للحزب، من بين أعضاء الجماعة أو بعض المقربين منها، ولم يفتح الحزب بشكل حقيقي لدخول من يريد الدخول فيه بل تمت العملية في شبه سرية.

وحول تأثير تأسيس الحزب على المفاهيم المتبعة لدى الجماعة رأت الدراسة أن النظام الحزبي لاشك أنه سيخلق هاجساً أساسياً لدى الجماعة، التي تريد أن تضمن سيطرتها على الحزب فتدقق في اختيار الأشخاص حتى لا يكون هناك كتلة كبيرة "صاحبة حس متمرّد"، فتنشأ مخاوف كبيرة من عدم قدرة الجماعة، أو قادة الحزب على ضبطه ولجمه. المخاوف هذه كانت تدفعهم إلى التدقيق في اختيار الأشخاص، وضم الأشخاص الموثوق فيهم والذين توضع عليهم علامات داخل الجماعة تدل على أن لديهم ولاء تنظيمياً، ولديهم ما يسمى بعمق التربية.

وعن العلاقة بين الحزب والجماعة أشار الباحث إلى أن جميع الإشارات الآتية، من قيادات الجماعة، تشي بأن العلاقة بينها وبين حزب الحرية والعدالة هي علاقة تبعية في المجالين السياسي والفكري؛ وعلاقة استقلال في المجالين المالي والإداري، فمن المتوقع أن يكون الحزب ذراعاً سياسياً لجماعة الإخوان المسلمين، ما يعني عدم قدرته على اتخاذ مواقف سياسية بعيدة عن مواقف الجماعة الأم وهذا تكرار واستنساخ لتجربة حزب "جبهة العمل الإسلامي الأردني"، ما سيعوق نشاط حزب الحرية والعدالة وربما يؤدي إلى حدوث انقسامات بين الحزب والجماعة.

وعن الفروقات النظرية التي قامت بها الجماعة بعد تأسيس الحزب يشير الباحث في خاتمة دراسته إلى أنه وعلى الرغم من أن الدين الإسلامي ما يزال المرجع الرئيس لحزب "الحرية والعدالة"، إلا أن تعديلات عدة أدخلت على البرنامج الحزبي، الذي طرحته جماعة الإخوان العام 2007، وأثار انتقادات عديدة، قيام جماعة الإخوان عمداً بحذف الفقرات المثيرة للجدل في برنامج 2007، ومنها ما يتعلق بدور رجال الدين في الحياة السياسية والتشريعية. فلم ينص برنامج حزب "الحرية والعدالة" على ضرورة وجود رقابة رجال الدين على عملية إصدار التشريعات البرلمانية؛ مثلما كانت عليه الحال في برنامج 2007، والذي شبّه البعض بنظام "ولاية الفقيه" في إيران، كما تم حذف الفقرة الخاصة بأهمية وجود وظائف دينية للدولة، والتي كانت تعني ضمناً إقصاء الأقباط وغير المسلمين من تولي منصب رئيس الدولة

## الإخوان ونظرية السلطة:

ياسر قنصوة فتناول الإخوان واستخدامهم لنظرية السلطة، بين السياسة الشرعية و العلاقة النفعية، متجاوزاً الخطاب الدعوي وتأسيسه الشرعي للسلطة، بين في بداية الدراسة أن لا حكمًا إسلاميًا ملزمًا لشكل السلطة، وتناول نظرية الحاكم الرعوي عند ابن تيمية التي تجعل الجماعة محورًا للاهتمام، وقارن بينها وبين (المرشد) الإخواني الذي لا يُسأل، مرّ الكاتب على كتابات البنا التي جند فيها أتباعه ليكونوا حرب على كل زعيم أو رئيس حزب أو هيئة لا تعمل على نصرته الإسلام، مبينًا تناقضها مع تصريحات منسوبي حزب الحرية والعدالة الأخيرة، وقرأ من ذلك تغير أفكار الجماعة عن السلطة مع المصالح، وبعد الإشارة لدور ثورة يناير في تطور خطاب الإخوان، تناول السلطة بوصفها علاقة استراتيجيات واقع متغير، مار بين رؤية البنا الإيديولوجية وقطب الإقصائية والحرية والعدالة المتمدنة، ذكر الباحث تقلبات علاقة الجماعة بالسلطات منذ الملكية إلى نظام مبارك، منذ ثورة يوليو 1952 التي بلغ "سيد قطب" بعدها الحد الفاصل في التمييز بين السلطة بوصفها جوهرًا والسلطة بوصفها علاقة، فقدم نظريتين في السلطة قطعتين: الأولى نظرية السلطة في المجتمع الإسلامي تقوم على أساس الحاكمية لله بوصفه مصدرًا للسلطات ، الثانية : نظرية السلطة في المجتمع الجاهلي ومنه تكون نظرية السلطة علمياً وواقعياً بمثابة اعتداء على سلطان الله وحاكميته ، لأنها تقوم على حاكمية البشر. تساءلت الدراسة إن كان سيصل الإخوان للسلطة، واضعًا مجموعة من المحددات لمستقبل الجماعة خلال السنوات الخمس القادمة .

حول مفهوم السلطة لدى الإخوان يشير الباحث إلى حادثة في المؤتمر السادس للإخوان، الذي انعقد في العام 1941، أعلن حسن البنا إستراتيجيته من خلال هدفين أو غايتين هما: غاية قريبة يبدو هدفها وتنظيم ثمرتها لأول يوم ينضم فيها الفرد

للجماعة، أو تظهر فيه الجماعة في ميدان العمل، وغاية بعيدة لا بد فيها من ترقب الفرص وانتظار الزمن وحسن الإعداد وسبق التكوين، وإذا كانت الغاية القريبة قد حددتها أفكار خطاب الدعوة لاستقطاب أكبر عدد من الأعضاء للجماعة، فإن الغاية البعيدة تبدو ماثلة في الاستيلاء على السلطة، وفي محاولة جاهدة للرد على الانتقادات حول الدعوة التي بدأت دينية وإصلاحية ثم ما لبثت أن أسفرت عن وجهها السياسي الباحث عن السلطة فإن "البنا" يعالج الأمر بالتمييز بين ما هو وطني وما هو سياسي على نحو غامض وغريب في آن معاً إذ يقول: ومن كل هذا الذي تقدم يبدو الفرق الواسع بين الوطني والسياسي فالوطني يعمل لإصلاح الحكم لا للحكم ولمقاومة المستعمر للحصول على الحرية لا ليرثه في السلطة، ولتركيز منهاج وفكر ودعوة لا لتمجيد شخص أو حزب أو هيئة ولهذا يحرص الإخوان المسلمون على أن يكونوا وطنيين لا سياسيين ولا حزبيين، وعلى هذا النحو من التفرقة بين الوطني والسياسي يسقط البنا من حسبانه هذا الارتباط المتلازم بين الوطنية والمشاركة السياسية؛ وكأن الوطنية نقيض العمل السياسي.

تقول الدراسة أنه ومن أجل السلطة تتغير استراتيجيات التحالف عند الإخوان، فمن تحالف أصابه الفشل مع الوفد إلى تحالف مع السلفيين من أجل استخدام كتلتهم التصويتية في الانتخابات البرلمانية مع إدراك أن ثمة حزباً للسلفيين تحت اسم حزب (النور) لكن أيقن الإخوان حسب ما أورده حسام تمام الباحث في شئون الجماعات الإسلامية أنهم أمام واقع ثوري متمرّد بنكهة ليبرالية مفتوحة يحتاج للانفتاح على خزان سياسي جديد واسع يمتلك كتلة تصويتية عريضة كالسلفية.

في خاتمة البحث يضع شروطاً لضمان مستقبل الإخوان المسلمين في السلطة، وهي:

1- ضرورة التمييز بين المجالين الدعوي والسياسي بحيث يتاح لكل مجال استقلاليتة، إذ يسمح هذا للمجال السياسي أو الحزب أن يجد فرصة حقيقية للوصول إلى السلطة في ظل انتخابات نزيهة مع استدعاء الخبرة التنظيمية للجماعة على نحو سياسي.

2-قراءة المتغيرات السياسية والدينية والاجتماعية على الساحة دون الخوض في جدل إجرائي عقيم وصخب إعلامي متهاافت، إنه يفتح الباب لقراءة المشكلات الحقيقية للجماهير ومن ثم حصد المؤيدين، وإلا فإن القوى السياسية الصاعدة ستؤثر سلباً على مستقبل الجماعة.

3-عدم تكريس أو تراكم العمل الحركي الموروث من التأسيسين السابقين: (النشأة على يد حسن البنا والعودة على يد عمر التلمساني)، وإلا ضاعت فرصة تأسيس ثالث جديد لا مهرب منه لاستمرارية الجماعة.

4-عدم وضع الأصوات أو التحالفات الانتخابية في المقام الأول دون أن تشكل الجماعة كياناً ضاغطاً يحاول أن يقترح حلولاً لمشكلات مستعصية، وإلا فإن ثقة الجماهير المتعطشة للتغيير سوف تذهب بعيداً عن الجماعة.

5-ألا تقدم الجماعة بوصفها حالة من القطيعة المعرفية والسياسية والاجتماعية مع (التيارات السياسية الأخرى الليبراليين والعلمانيين، النموذج الغربي عامة)، فهذه القطيعة أو التضاد مع التيارات الأخرى يستنفذ كل الطاقات في كيل الاتهامات والاستقطاب بأساليب ملتوية والدخول في معارك وسجالات فكرية وأيديولوجية يعد من يكسبها بعد صراع مرير خاسراً لقدرته على التحقق الفعلي وإمكانية التفاعل البناء، وفي النهاية ممارسة دور إيجابي في تطوير المجتمع المصري ونهضته.

### المرأة في خضم الثورة:

فاطمة عبد الحافظ تناولت دور الأخوات المسلمات في الثورة، افتتحت البحث بالحديث عن النشأة لقصة الإخوات المسلمات ومراحل التطور مروراً بالحقبة الأولى

منذ التأسيس إلى الخمسينيات والحقبة الثانية إلى الستينيات والثالثة من السبعينيات إلى الآن، شهد العام 2000 ترشيح أول امرأة ضمن قوائم الإخوان. مرت الدراسة على دور ووضعية المرأة التنظيمية داخل الجماعة، السياسي المتمثل في الترشيح للانتخابات والتصدي لبعض القضايا التي أسمتها الكاتبة "النسوية" ودور الاجتماعي، وآخر تربوي، ركزت الدراسة في قسمها الثاني على الأخوات وثورة يناير، التي عهد ل "الأخوات المسلمات" بحسب الكاتبة إعداد الطعام ، وبعض الأدوار اللوجيستية، والمشاركة في الشبكات الإعلامية الداعمة للثورة، وبعد نجاحها أقيم للأخوات المسلمات مؤتمر أول حضره المرشد، وبدأت بعض الاقتراحات مثل تعميم تجربة معسكرات الأخوات، ونقلت فاطمة الحوار حولها، فقد تحفظ البعض عليها بحجة الشبهات التي تثيرها، وضرورة مبيت الأخت -وبخاصة المتزوجة- خارج بيتها، صعوبة توفير ضمانات السلامة والأمن للمشاركات في المعسكرات، نقلت الدراسة بعض الأصوات مهمشة التي تعتبر أن المرأة مظلومة داخل الجماعة وتطالب بالمزيد من الحريات.

بما يخص الحقبة الثالثة رأت الدراسة أن عام 2000 شكّل منعطفًا هامًا في هذه الحقبة، حتى أنه يمكن عده حدًا فاصلاً بين مرحلتين من مراحل العمل النسائي، فقد رشحت أول امرأة ضمن مرشحيتها لانتخابات مجلس الشعب، وذلك بعد نقاشات مطولة انتهت بتسمية السيدة جيهان الحلفاوي. ووفقا لما ذكره إبراهيم الزعفراني زوج الحلفاوي، وعضو مجلس شورى الجماعة السابق، فإن الجماعة كانت مترددة في اتخاذ تلك الخطوة لسببين، الأول: أن ترشيح النساء يلفت أنظار الجهاز الأمني إلى نشاط الأخوات في الجماعة، والثاني: أنه قد يجر عليها انتقادات الجماعات السلفية، وربما تعرضت مصداقية الجماعة الدينية إلى الاهتزاز من وراء ذلك، لم يكن ترشيح الجماعة لامرأة هو التغير الحاسم في تلك المرحلة، فقد اعتبره البعض خطوة قصد بها التغطية على إحدى نقاط ضعفها.

وتضيف أن الأخوات المسلمات سجلن حضورا لافتاً في الثورة المصرية منذ ما سمي بيوم "جمعة الغضب" في الثامن والعشرين من يناير؛ أما ما قبل هذا التاريخ فقد كانت مشاركتهن ضعيفة وبمبادرة فردية من نفر من الأخوات لأن الجماعة لم

تكن اتخذت بعد قرارها بالمشاركة في التظاهرات والنزول إلى الشارع. ومنذ ذلك التاريخ وحتى تنحي مبارك، في الحادي عشر من فبراير، شاركت الأخوات بقوة في التظاهرات التي شهدتها المدن المصرية، وفي الاعتصام المفتوح الذي شهدته ميدان التحرير، فكثيرات خبرن تجربة المبيت بالميدان وبعضهن مكثن طيلة أيام الاعتصام ولم يغادرن إلا مع إعلان التنحي.

وعن مشاركتهن في حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان قالت الباحثة أن عدد الأعضاء المؤسسين للحزب ما يقرب من تسعة آلاف عضو، وقد شكلت الأخوات اثنتي عشر بالمائة منهم، ورغم هذه النسبة المرتفعة وانخراط الأخوات، في هياكل الحزب ولجانه، فإنه لوحظ عدم تمثيلهن في المناصب القيادية، التي سيطر عليها المحافظون داخل الجماعة.

وعن فورة الحضور التي اكتسبتها الأخوات في الجماعة بعد الثورة قالت الدراسة أنه لم تكد تمضي خمسة أشهر على نجاح الثورة حتى أقدمت الجماعة في يوليو (تموز) الماضي، على عقد مؤتمر الأخوات المسلمات علانية للمرة الأولى بحضور المرشد العام، وأعضاء مكتب الإرشاد، ولفيف ضخم من الأخوات بلغ قرابة ألفي أخت، والواقع أنها ليست المرة الأولى التي يعقد فيها مؤتمر للأخوات في الجماعة فالدكتور محمد بديع قد سبق له أن التقى الأخوات في مؤتمر عقد في مقر نقابة المعلمين بمدينة نصر في مطلع العام 2009.

وعن تدريب الأخوات في المعسكرات التي يسميها الإخوان "تربوية" ذكر البحث أن الجماعة شرعت في تحديث العمل النسائي بإدخال بعض "الوسائل التربوية"، التي كانت متبعة في تنظيم الرجال، ومنها إلحاق النساء في معسكرات تستمر لبضعة أيام وتقام في مناطق بعيدة، وتتوخى الجماعة من وراء تطبيق هذه المعسكرات تطوير آليات العمل بإضافة وسائل جديدة، ونفي الادعاءات بأنها تقيم تمييزا حادا بين الأخوة والأخوات في المناهج والطرائق والأدوات، والبرهنة على أن الأمور بعد الثورة تسير في طريقها نحو التغيير، وتضيف الباحثة أن الفكرة: قوبلت فكرة المعسكرات بردود فعل واسعة ومتباينة، من بعض صفوف الجماعة، فقد كتب



أحدهم محذراً: "أن المعسكرات كانت ومازالت وسيلة للتربية المتكاملة للإخوان المسلمين، ولم تعدها الجماعة للأخوات".

وفي خاتمة الدراسة قالت الباحثة أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، بعد دخول الاحتجاجات مرحلة جديدة، هو: هل ستستجيب الجماعة للمطالبات بالتغيير؟ وهل ستعمل على تطوير هيكلية الأخوات لتكون مساوية لوضعية الأخوة أم أنها ستتردد تحت وطأة تيار محافظ وآخر سلفي يضغطان من أجل عدم الدفع بوضعية الأخوات؟! ما نعتقده إن اتخاذ خطوات إيجابية يرتبط أساساً بوجود إستراتيجية شاملة لما هو مطلوب من الأخوات تحقيقه؛ ولما تتطلبه طبيعة المرحلة، وحتى الآن يبدو أن الجماعة ليس لديها سوى تصور محدود يقضي بأن تشارك المرأة على استحياء، وبتدرج شديد في هياكل الجماعة، حتى يتم الدمج من القاعدة وصولاً إلى القمة. وهذا التصور للأسف لا يناسب اللحظة الثورية الراهنة، ومن ناحية أخرى يظل الأمر رهناً بقدرة الأخوات على ممارسة الضغط لتحقيق مطالبهن من جانب، وبصعود قيادات نسوية قادرة على تسلم إدارة النشاط النسوي من الأخوة من جانب آخر.

### صراعات الجيل الجديد من الإخوان ... الانشقاقات:

أما الصحفي والباحث السياسي المصري، أحمد فودة، فقد تناول صراعات الجيل الجديد من الإخوان، وثق لها بالانشقاقات قديماً وحديثاً، وركز على الانشقاقات بعد الثورة منذ اليوم الأول منها، و الذي رفضت فيه قيادة الجماعة المشاركة في التظاهر، ولم تنخرط إلا بعد تنحي مبارك، تجلت الخلافات في مؤتمر شباب الإخوان الأول، فنادوا للمطالبة بالتغيير، ودعوا إلى نقاط حاسمة حول الشورى ودراسة الأفكار بحرية واستشارة استشارة المتخصصين وفتح باب التحزب بلا قيد، وانتخاب الهيئات، ثم فتح حوار مباشر، بالإضافة لوقف إجراءات تأسيس حزب الحرية والعدالة لحين

قريب، لكن الجماعة رفضت طروحاتهم ومضت في تنفيذ قرارها، مما تسبب في انشقاقات نتج عنها أربعة أحزاب مصرية جديدة. وفاقمتها تصريحات إعلامية، بالإضافة إلى انشقاق أبو الفتوح، عدد الباحث أسباب الانشقاق وأجلها أن البنية المؤسسية غير الديمقراطية للأخوان، وصراع الأفكار وتحاشي إدارته وإشكاليات أخرى.

عن الانشقاقات قال الباحث تزايدت هذه الانشقاقات بعد الثورة مع دخول فاعل جديد إلى حلبة الصراع الفكري داخل الجماعة؛ المتمثل في شباب الإخوان، الذين كان لهم دور مهم في الإعداد، والمشاركة في الثورة وحماتها، ومن ثم نجاحها، وقد بدأت هذه الانشقاقات في الظهور أثناء الثورة في مراحلها المفصلية. فمع بدء الاستعدادات للتظاهر يوم 25 يناير (كانون الثاني) أعلنت قيادة الجماعة رفضها المشاركة في هذه التظاهرات في حين كان جزء كبير من شباب الجماعة يشارك في هذه الاستعدادات؛ ويقوم بدور مهم وحيوي في وضع الخطط لدعوة الناس للمشاركة وكذلك لمواجهة مخططات الأجهزة الأمنية لإفشال التظاهرات.

يضيف أنه وعندما وافقت قيادة الجماعة على الدخول في الحوار، الذي دعا إليه نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان، من أجل إيجاد مخرج للأزمة، رفض شباب الإخوان هذا الموقف وأعلنوا أن هدفهم هو إسقاط النظام وليس التحاور معه معنيين رفضهم لأية نتائج قد يخرج بها هذا الحوار، لكن رغم كل هذه الافتراقات، التي بدت بين مواقف قيادة الجماعة وشبابها، إلا أنها لم تخرج للعلن إلا بعد نجاح الثورة وتنحي الرئيس مبارك. حيث بدأت في الأيام التالية الدعوة من قبل الشباب لإحداث تغييرات شاملة في بنية الجماعة، وهو ما تجلّى في مؤتمر شباب الإخوان الأول.

وعن انشقاق أبو الفتوح يشير البحث إلى أن أسباب الشقاق الرئيسية بين أبو الفتوح وقيادة الجماعة تدور حول فكرة الحزب؛ الذي سعت الجماعة لتأسيسه بعد الثورة، حيث اعتبر أبو الفتوح أنه سيعتمد على رصيد الجماعة التاريخي، ولن يكون له من الآليات ما يمكنه من التواصل الشعبي الحقيقي، مجددا رفضه فكرة تحويل الجماعة إلى حزب سياسي، وأعلن اعتزاه خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة كمستقل. ثم قام بتقديم استقالته من الجماعة بسبب رفض الجماعة خوض الانتخابات الرئاسية

بمرشح رسمي لها، وتأسيس حزب جديد باسم النهضة لينافس الحزب الرسمي للجماعة الذي تأسس بعد ذلك تحت مسمى حزب الحرية والعدالة.

وعن سبب الانشقاقات قالت الدراسة أن عدم قدرة الجماعة على مواكبة التطورات المتلاحقة خاصة بعد ثورة يناير (كانون الثاني) أدت بنتيجة طبيعية تمثلت بصراع الأفكار وما ينتج عنه من اختلافات لا تملك الجماعة الإمكانيات أو الآليات القادرة على إدارتها بشكل ناجح، هناك أيضا العوامل الخارجية التي لم تسمح للجماعة بتطوير بنيتها المؤسسية والفكرية، والمقصود بها تحديدا المعوقات التي فرضها الصدام مع السلطة والتي دفعنها لتكييف هيكلها للتعامل بشكل سري لم يعد صالحا في ظل مساحة الحرية الكبيرة التي غمرت المجتمع المصري بعد ثورة يناير (كانون الثاني).

ثم يخلص الباحث إلى نتيجة مؤداها أن النظام استطاع أن يضع الجماعة في سياق محدد غلب عليه الطابع الأمني، يتعامل معها من خلاله. هذا السياق جعلها تكيف بنيتها المؤسسية والفكرية وفقا له، وهو ما نتج عنه انكماش في هذه البنية، ترتب عليه فشل الجماعة في مواجهة استحقاقات أخرى، خاصة تلك المتعلقة بالتيارات الفكرية داخلها.

### «ترييف» الإخوان ... تراجع الجماعة عن تراثها المديني:

يدرس حسام تمام في بحثه الأول في هذا الكتاب ظاهرة سيادة ثقافة ريفية تخالف ما نشأت عليه الجماعة تاريخيا، وهي ثقافة تتوسل بالقيم الأبوية، حيث الطاعة المطلقة، وانتشار ثقافة الثواب والعقاب والتخويف حتى في العلاقات التنظيمية، وسيطرة الخوف من المختلف أو المتميز مع الميل للركون إلى التماثل والتشابه بين أعضاء الجماعة التي صارت تميل يوما فيوما إلى التتميط. حيث يمكن القول كما توضحه الدراسة أن زيادة نفوذ المحافظات ذات الطابع الريفي داخل الجماعة له علاقة باتجاه الحركة نحو مزيد من المحافظة؛ وهذا يعكس ميلا واضحا نحو مقاومة ضغوط محاولات الإصلاح التي كانت تأتي أيضا من داخل الجماعة نفسها؛ وهي الرؤية

التي يتبناها تيار التنظيم داخل الإخوان، بحيث يعتبر أن الجماعة تتعرض لاختراق وأنه لابد من إصلاحها.

كما أشارت الدراسة إلى أن الحركة الإسلامية المصرية بهذا الإطار وكغيرها من الحركات الاجتماعية لا تنفصل عن المنشأ المدني الحضري كما أثبتته الدراسات الميدانية الحديثة للقواعد الاجتماعية لهذه الحركات. وتؤكد هذا بوضوح في سياق حركة التحديث الواسعة التي عرفتتها مصر بدءاً من نهاية الستينيات وطوال فترة السبعينيات.

ويضيف تمام أن الجماعة اتبعت إستراتيجية تمدد اعتمدت على ضم المتعلمين والمهنيين في عضويتها، بل صارت تضم داخلها أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس في مصر. فقد شهد القطاع التعليمي ازدياداً واضحاً لقوة الإخوان في السبعينيات بشكل خاص بحيث انتشرت الجماعة في أوساط الطلبة الجامعيين لاسيما بعد ضم الجماعة الإسلامية التي سرعان ما سيطرت مع النصف الثاني من الثمانينيات على معظم الاتحادات الطلابية في جامعات القاهرة والإسكندرية والزقازيق ثم في المنصورة والأزهر مع نهاية تلك الفترة ، خاصة بعد أن نشطت الجامعات الإسلامية في الجامعات بشكل واضح في مجال تقديم الخدمات التعليمية للطلبة. وفي أواخر الثمانينيات اتبع الإخوان المسلمون إستراتيجية انتخابية جديدة، اعتمدت على التنافس على المناصب القيادية في النقابات المهنية والتعليمية التي كانت تعتبر معاقل نموذجية للفئة المتعلمة المتوسطة ذات الخصوصية الحضرية الواضحة.

كانت الفكرة الإخوانية -يقول تمام-مبهرة لمجتمع المدينة المصري فصارت الجماعة محل جذب في المدن، خاصة بعد عودة الجماعة للواجهة مرة أخرى في السبعينيات مع عهد الرئيس السادات وحتى أواخر الثمانينيات تقريباً، نجح الإخوان المسلمون في المدن المصرية بشكل خاص وربما كان العامل الأكثر أهمية من بين العوامل المساعدة قدرة الجماعة على تجنيد العناصر الجديدة وفي التسجيل في العضوية، وتقنياتها التنظيمية المنظمة، و لكن أيضاً وهذا هو الأهم نتيجة الخدمات الاجتماعية الشاملة التي كانت توفرها للمهاجرين الجدد المتدفقين نحو المدن

المصرية. فقد شهدت مصر موجات متواترة من هجرة أبناء الريف، خاصة إلى المحافظات الكبرى كالقاهرة والإسكندرية بداية من أكبر موجة تريف حدثت بعد ثورة يوليو في الخمسينيات.

ثم أصبح للجماعة قدرة على التعبئة و الاستيعاب خلال سنوات الثمانينيات وهي مرحلة ازدهار الفكرة الإخوانية، فقد كان التجنيد يتم أغلبه بين أبناء الموظفين والمدرسين أو «الأفندية» بالتعبير السائد، حتى في الريف كان تجنيد الإخوان يتم بين من حصلوا على نسبة تمدين وتطور وسلوكيات معينة ، بحيث ينتمي أغلب الوافدين إلى المدن المصرية إلى القطاع التعليمي لا سيما أساتذة التعليم الثانوي. ويبدو هذا غريبا بالنظر إلى أن المفترض أن ينتج التعليم وحركة التمدين أشخاصا ذوي رؤية علمانية. هناك إذن علاقة واضحة بين المكانة الاجتماعية التي يعكسها اختيار العمل في التعليم وبين البنية الاجتماعية الريفية. مما يعني ميلا طبيعيا إلى الحراك الأفقي والعمودي في آن واحد .

رأى تمام أن الريف لعب دورا بارزا في مد الحركة الإخوانية بمخزون اجتماعي احتوى أيضا على دلالات تنظيمية وإيديولوجية واضحة؛ إذ ينحدر أغلب هؤلاء من طبقات ريفية محافظة لكن أيضا ممن تلقوا تعليما يحتل فيه المكون الديني نصيبا مهما . بمعنى أنهم يجمعون بين كونهم ينحدرون من بيئة ريفية لوزن التقاليد فيها أهمية بالغة باعتبارها ذات رافد ديني ، وعندما يصل هؤلاء الى المدن لاستكمال تعليمهم يكون البحث مزدوجا عن حاضنة دينية قبل أن تتخذ منحى اجتماعيا، وغالبا ما يكون ذلك عبر المسجد أو الجمعية الدينية أو الكتاب الديني فيواجهون التغير الحاصل في العادات والتقاليد التي لم تعد ريفية بتعميق المعرفة الدينية لديهم. ثم يلتحقون ، بشكل خاص، بمناصب في قطاع التدريس في بيئة حضرية تعاني انهيار النظام الأخلاقي للمدن تحت وقع التحديث السريع مع ما يحمله ذلك من تأثير على النظام القيمي التقليدي المرتبط نظريا بالريف.

يختم تمام دراسته بالتأكيد على أن جماعة الإخوان تمددت داخل الريف المصري لا سيما بعد اشتداد قبضة النظام عليها منذ منتصف التسعينيات ذا علاقة فعلا بابتعاد الريف عمليا عن رقابة صارمة من قبل سلطة الدولة، لكننا سنلاحظ من الناحية

النظرية أن هذا التمدد كان متزامنا مع صعود التيار الإصلاحى داخل الجماعة مما يغلب العوامل الداخلية على تلك المتعلقة بمستوى العلاقة مع النظام. فى هذه الحالة يمكن القول فعلا أن زيادة نفوذ المحافظات ذات الطابع الريفى داخل الجماعة المدينية العتيدة له علاقة باتجاه الحركة نحو مزيد من المحافظة؛ وهذا يعكس ميلا واضحا نحو مقاومة ضغوط محاولات الإصلاح التى كانت تأتي أيضا من داخل الجماعة نفسها؛ وهى الرؤية التى يتبناها تيار التنظيم داخل الإخوان بحيث يعتبر أن الجماعة تتعرض لاختراق وانه لابد من إصلاحها.

### علاقة الإخوان المسلمين بالعنف المسلح:

تناولت دراسة حسام تمام الثانية تساؤلات حول علاقة الإخوان المسلمين بالعنف المسلح، و الجهاد الذى خضع مفهومه للتغيير منذ التقطته حركات الإسلام السياسى فى القرن العشرين. ورأت الدراسة أن الفارق بين الإخوان والآخرين من الإسلاميين هو فارق الخبرة الذى يعطى الإخوان دائما قدرة أفضل على قراءة المشهد بواقعية خوفا من فاتورة الحساب، مؤكداً أن موقف الإخوان من العنف المسلح وفكرة الجهاد ظل يتأرجح من الناحية العملية بين أطروحتى الدولة والأطروحة الأممية كما توارثها الإخوان من المرحلة البناوية والمرحلة القطبية. فى مصر، لم يمانع الإخوان طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من التوقيع فكريا فى نفس مربع الدولة ضد جماعات العمل المسلح طالما عزز ذلك من فرص حضورهم السياسى، وظل الإخوان يقدمون أنفسهم باعتبارهم البديل المعتدل الذى ليس أمام النظام سوى القبول به إذا ما أراد مواجهة حركات العنف الإسلامية. ولكن الجماعة لا ترفض فكرة الجهاد المسلح ، لكنهم لا ينخرطون بأنفسهم فى هذا «الجهاد» ويفضلون أن يقوم به آخرون، متجنبين التورط المباشر أيديولوجيا وتنظيميا.

رأى الباحث أنه وإلى وقت قريب كانت علاقة الإخوان المسلمين بالعمل المسلح في طريقها للطبي باعتباره من الماضي لولا التطورات التي شهدتها الجماعة في مصر والجدل الذي دار حول النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الداخلية الأخيرة للجماعة والتي عززت هيمنة التيار التنظيمي المحافظ على التنظيم وهو التيار الذي ينتمي أبرز رموزه، ومنهم المرشد الجديد محمد بديع، لما يعرف بتنظيم 1965 والذي حاول التغيير المسلح لنظام الحكم الناصري، وكان يقوده سيد قطب صاحب أفكار الحاكمية والجاهلية والعزلة الشعورية، والموسوم باعتباره الأب الروحي لكل تنظيمات الرفض والعنف الإسلامية في الأربعة عقود الأخيرة.

وأشارت الدراسة إلى أن الحركة الإخوانية التي تشهد منذ فترة تحولات مهمة تكرر عودة واضحة للأبعاد التنظيمية في الحركة منذ تصدر الرموز التنظيمية لمراتب القيادات فيها بعد الانتخابات الداخلية التي جرت عامي 2008 و2009، مضافا إليها ميل الحركة المستمر الى المحافظة وتماھيها مع خطاب سلفي متنامي في صفوفها وفي المجتمع المصري وإمكانيات التحالف " التصويتي " بين التيارين في الاستحقاقات المطروحة بعد الثورة وكلفة ذلك على إيديولوجية الحركة، ثم التغيرات التي تشهدها الحركة في علاقتها مع النظام السياسي المصري قبل وبعد سقوط مبارك، هذه التطورات تطرح تساؤلا مهما حول علاقة الحركة بالعنف المسلح وما إذا كانت الجماعة الإخوانية ستسجل عودة ضمن رؤيتها لمسألة الجهاد، أقله على مستوى الأجندة العالمية.

ويضيف حسام تمام أنه الإخوان لم يكونوا بعيدين عن هذا المزاج العنفي، فقط كان الفارق بينهم وبين الآخرين هو فارق الخبرة وحده الذي يعطي الإخوان دائما قدرة أفضل على قراءة المشهد بواقعية خوفا من فاتورة الحساب، ويمنحها أيضا حاسة استثنائية في اشتمام رائحة السفن الغارقة التي ليس أكثر منها نفاذا حين يكون العنف ضد الدولة المصرية بما لها من ميراث قديم في الضرب بيد من حديد منذ تجربة الخمسينيات وقبلها تجربة حل الجماعة عام 1948.

ليس ممكنا-يقول تمام- الجزم بتورط جماعة الإخوان في تنظيمات أو فاعليات العنف التي جرت في هذه الفترة، كما يصعب التسليم بدقة ما نسب لمصطفى مشهور عن وجود تنظيم للإخوان في الجيش وقتها، لكن طبيعة التداخل الكبير بين أطراف الصحوة الإسلامية المتصاعدة وقتها وعلاقة الأواني المستطرقة التي كانت تحكم الجميع، تسمح بالحديث ليس فقط عن تقاطعات بين شخصيات إخوانية أو محسوبة على الإخوان وبين شخصيات جهادية تتبنى منهج التغيير المسلح، بل وعن أن فكرة التغيير المسلح لم تكن مستبعدة وقتها عند الإخوان وأن الشيء الذي كان يحول دونها غياب الشروط اللازمة واللحظة المناسبة.

ويشير البحث إلى أنه يمكن القول أن موقف الإخوان من العنف المسلح وفكرة الجهاد ظل يتأرجح من الناحية العملية بين أطروحتي الدولة والأطروحة الأممية كما توارثها الإخوان من المرحلة البناوية والمرحلة القطبية ففي مصر ، لم يمانع الإخوان طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من التوقيع فكريا في نفس مربع الدولة ضد جماعات العمل المسلح طالما عزز ذلك من فرص حضورهم السياسي، وظل الإخوان يقدمون أنفسهم باعتبارهم البديل المعتدل الذي ليس أمام النظام سوى القبول به إذا ما أراد مواجهة حركات العنف الإسلامية، على هذا النحو، لا يرفض الإخوان فكرة الجهاد المسلح سواء في مواجهة الاحتلال أو في مواجهة الدولة غير الإسلامية، لكنهم لا ينخرطون بأنفسهم في هذا "الجهاد" ويفضلون أن يقوم به آخرون.

فإن عودة واضحة لمسألة الجهاد في الإيديولوجية الإخوانية رهن بمستويات إدراك الجماعة لتوقيته ومدى كلفته السياسية والاجتماعية والمجتمعية؛ فالإخوان الذين يراهنون على اتساع القواعد الاجتماعية للحركة يعرفون أنها جزء مهم من قوة حركتهم ، لقد جرى تأطير الفكرة الجهادية اجتماعيا وثقافيا بشكل سمح لجماعة الإخوان بتجنب التورط المباشر، أيديولوجيا وتنظيميا، في معركة الجهاد حتى في أشد مراحل الانسداد السياسي.

وفي ختام دراسته يرى تمام أن معركة الجهاد لدى الإخوان تبدو رهنا بدرجة الحضور أو الابتعاد عن السياسة بما يضمن بقاء الجماعة واستمراريتها التي هي



أصل الوجود الإخواني لسببين اثنين: أولاً بفضل ميراث مرشدها الأول خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين؛ وهذا يفسر لم سارع الإخوان في الستينيات وعلى نهج البنا في النأي بالجماعة عن أفكار التكفير والجاهلية وأواخر الستينيات ولحظة اغتيال السادات وفي أوائل التسعينيات. وثانياً بسبب تراث الدولة القوية شديدة المركزية في مصر؛ إذ لا يزال لدى الإخوان معرفة بصعوبة تحقيق اندماج كامل في دواليب السلطة التي لا تزال عصية حتى في وجود تنظيم إخواني قوي يضاهي انتشارها في المجتمع المصري. وهذا ما يفسر أيضاً لم يقتصر رد فعل الإخوان على السلوك الميليشاوي الذي لا يزال كامناً.

### علاقة الخطاب الدعوي الإسلامي التلفزيوني بقضيتي التسليح والخيارات التقنية:

دراسة العدد لمحمد أبو الرب الباحث والأستاذ بجامعة بيرزيت- فلسطين حول الفضائيات الدينية وقد تناولت علاقة الخطاب الدعوي الإسلامي التلفزيوني بقضيتي التسليح والخيارات التقنية، موضحاً توظيف الفضائيات الدينية البنية الفنية التي تقوم عليها دراما الاتصال لتحقيق التأثير، وإسهام الرسائل الدعوية المتلفزة في خلق نمط جديد من التدين. الدراسة تمثل منبهاً لذوي الشأن والاختصاص والحريصين على الدين الإسلامي وجلاء صورته، بأن ينتبهوا إلى السياقات الجديدة التي أصبح الدين الإسلامي يتورط فيها، حيث يرى الباحث بأن السياقات الجديدة التي تلصقها بعض الفضائيات الدينية بالدين الإسلامي هي أخطر عليه من الجماعات المسلحة والإرهابية والتي تتخذ من الدين ذريعة لإضفاء شرعية ممارساتها وسلوكياتها.

كما يضيف الباحث أن الخطابات الدعوية المتلفزة حلت محل خطب المساجد؛ إذ أصبح الفرد يستقبل الرسائل الدعوية والوعظية عبر الشاشة، يحدد بإرادته وقت المشاهدة، ويختار من المضامين المعروضة ما يشاء، كما أن المتلقي يفضل داعية على آخر، وفقاً لأسلوبه في التقديم، أو القضايا التي يطرحها، وربما لكونه يتقن دور «الإعلامي الإسلامي» أكثر من غيره، حيث جعلت وسائل الإعلام الجماهيرية الاعتقادات والسلوكيات وممارسة العبادات الدينية «فردية» تماماً، تقوم على

طرفين: قدرة الداعية على طرح قضايا مثيرة في برنامجها تستميل المشاهد وتدفعه للتفاعل معها لو كانت هذه القضايا مفهومة لدى المشاهد مسبقا لكن أسلوب العرض والإثارة هو أكثر ما يستميل المشاهد للمتابعة ومن ذلك مثل: تعود الدعاة على سرد قصص نبوية وأحداث تاريخية من قبيل نزول المسلمين عن جبل أحد وهزيمة المسلمين في معركة أحد لسبب عصيانهم أمر الرسول. هذه القصة يسمعوها المسلمون في الدروس الدينية في المدارس والمساجد منذ الطفولة، لكن تجدهم يتشوقون لمشاهدة الداعية التلفزيوني وهو يصف ويسهم في حركات جسده ونبرات صوته لاستمالة المشاهدين أكثر فأكثر.

ورأى الباحث أن الرسائل الدعوية المتلفزة أقحمت مفهوم العالمية في حركة الدعوة الإسلامية، فالتطور الذي لحق بالعصر الحديث جراء سيادة واكتساح التقنية، جعل من المستبعد طرح مفهوم الخصوصية إلا في إطار هذه الكونية التي يحددها عصر التقنية، وما دامت التقنية ليست حكرًا على ثقافة أو رقعة جغرافية، فلم يتوان الدعاة الجدد من توظيفها في إنتاج رسائلهم الدعوية؛ بغية تحقيق كسب متابعي الشاشة، والقدرة على المنافسة لتسويق مضامينها. كما وضعت في اعتبارها عامل «الطلب الجماهيري»، لتنتج رسائل تتوافق مع اتجاهات إنسان العصر الحديث، الغارق في المعاصرة والتقنية، فيكون الناتج رسائل دعوية تجل الحداثة والوجود والثروة والنجاح، فلا تترك لك- كمشاهد- الخيار لتختارها أو ترفضها، إنها هي التي تختارك، أو «تكتسحك» كما يقول هيدجر، فأصالة المضامين الدينية الإسلامية صارت مجرد كيفية من الكيفيات المعاصرة.

ويستنتج في ختام دراسته بأن من الواضح أن الفضائيات الدينية- أو بعضها - ومن خلال خيار الأدرمة والتسليع، تأخذ الخطاب الديني بعيدا عن جوهر الدين نفسه، ليصبح الدين مرتبطا بقيم السوق بما يحمله ذلك من خيارات تنافسية أهمها التنافس على كسب الجمهور ومن ذلك أيضا التنافس على كسب المعلنين، وحديثا بات يبرز تصنيفات للدعاة ، فيقال فلان داعية متخصص للطبقة الوسطى في المجتمع مثل الداعية عمرو خالد، وداعية متخصص بالطبقات الدنيا في المجتمع وهم فئات

الفقراء والعمال والعاطلين عن العمل ومن ذلك يقع دعاة من قبيل دعاة فضائية الناس مثل: أبو إسحاق الحويني ومحمود المصري وأبو يعقوب.

### الثورات العربية الجديدة المسار والمصير:

يقرأ عمر البشير الترابي كتاب (الثورات العربية الجديدة المسار والمصير؛ يوميات من مشهد متواصل)، للمفكر الموريتاني السيد ولد أباه؛ الذي تناول الثورات في الوطن العربي، وحاول وضعها في إطار فلسفي، مشدداً على ضرورة تحجيم دور المؤسسة العسكرية في مصر؛ تفادياً لما أسماه الثورة المضادة. حسب السيد ولد أباه فإن أول مرة يصعد فيها اسم بن علي؛ كان بعد أن اقترحه القذافي وزيراً للداخلية في حكومة الوحدة بين تونس وليبيا، ولما سأل بورقيبة عنه اكتشف أنه رجل أمن، وما أن فشل مشروع الوحدة حتى أرسل بن علي ملحقاً عسكرياً بالمغرب، بعدها تدرّج بن علي في سلم رضا بورقيبة، فعُيّن وزيراً أولاً لمواجهة تمّدّد الحركة الإسلامية التونسية؛ وقبل أن يُقيل بورقيبة وزيره الأول؛ انفضّ الوزير على الحكم في أول انقلاب طّبي في العالم.

بعد تلك التأمّلات عاد السيد ولد أباه إلى التاريخ القريب، يروي أنّه دُعي إلى مؤتمر القمة العربية النسويّة في الأردن، ولاحظ توسع نفوذ السيّدة الأولى سُهّى الطرابلسي، وازدياد الاهتمام الرّسمي بها، كما سمع إشاعة عزمها على الترشح لرئاسة تونس في 2014؛ هي أو زوج ابنتها صخر الماطري؛ الذي بنى قاعدة إسلاميّة دشنها ببنيك وإذاعة «الزيتونة»، بتعاون مع بن علي.

خلاصة الكلام، أن الوضع التونسي اهترأ من جديد —حسب السيد ولد أباه- وأصبح شبيهاً بالوضع في أخريات أيام الحبيب بورقيبة، لذلك لم يكن غريباً انهيار النظام بسرعة بعد انتفاضات سريعة.

حسب سرد السيد ولد أباه نستطيع أن نستنتج سبب خروج الجماهير من دون أن يؤطّر لها كيان سياسي جامع، ن فور توليه رئاسة تونس سعى لإنعاش النظام

الديموقراطي في المجتمع التونسي، لكنه لم يَدُم طويلاً، وانتهى بعد انتخابات 1989، ومن يومها عمل بن علي على تقويض المجتمع السياسي، فرسخ جهوده بنظرية التحديث والتنمية دون حرية، وترسيخ الاعتدال مقابل لقضاء على كل منافذ الحراك السياسي، لذلك لم يجد - أثناء الثورة التونسية- أي فاعل سياسي يمكن أن يفاوضه نيابة عن الجماهير.

يذكر السيّد ولد أباه أقطاب المشهد السياسي؛ في تونسوهي (الحزب الدستوري، القطب الليبرالي الوسطي، القطب اليساري العريق، القطب الإسلامي، القطب العروبي)؛ و فكر وقيادة كل منها، هذه الأقطاب طراً عليها التجزؤ والتفكك. واتجه عملها نحو الشخصية، وهو مايوحي بهذكر المؤلف للشخصيات التي ستلعب دوراً محورياً في تونس ما بعد الثورة، مثل أحمد نجيب الشابي، وراشد الغنوشي.

ذكر الكاتب أنه أوصى في 2005 أن يتم القيام بتسويات توافقية تجنب الدول العربية ثمن الثورات الباهظ، وهو مالم يتم، وقرّر أنّ ما حصل كان متوقعاً وإن كان مفاجئاً، فالعرب جميعاً بحسب السيد ولد أباه- دخلوا في أفق الثورة نظرياً وأيديولوجياً ورمزياً. وقَدّم بعض التنظير لمستقبل مصر وتونس، موصياً بالاهتمام بطبيعة التصور الدستوري للخروج من الرئاسة الإمبراطورية، وتحجيم دور العسكر، تحديد العلاقة بين المرجعية الدينية والعقدية العامة.

وتناول النموذج المغربي الناجح في ترجيح خيار الإصلاح الدستوري، في ثورة الملك والشعب، وتحدّث عن إشكالية الشرعية التي تدخل في باب المناهات باعتبار علاقة الدور التلازمية ما بين الجانب المؤسسي في الديموقراطية والجانب المعياري فيها. حملت الثورات تقويماً للمسلمات المألوفة في علوم الاجتماع، كما قدم تحليلاً للعلاقة بين القبيلة والدولة، مؤكداً أن المعطى القبلي ليس حصناً يحمي الأنظمة الاستبدادية. كما تساءل إن كان بإمكان الفكر الإسلامي انتاج مفهوم حديث للفكر السياسي.

عمر البشير الترابي في ختام قراءته للكتاب رأى أن الكتاب في خلاصته؛ ملاحظات متفرقة، ومهمة تناولت الاحتجاجات العربية، وقدمت لها إطاراً فلسفياً، على

اضطرابه وتناقضه أحياناً، إلا أنه مساهمة مهمة لتحنيط حالة الفهم، ربما تساهم في تمكين الباحثين من إرشيف جيد، ومداخل فلسفية هامة لفهم الاحتجاجات العربية، وتعامل المثقف والمفكر معها.

### جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر وسجلها في ازدواجية الخطاب:

في ملف العدد اخترنا ثلاث مقالات مترجمة، الأولى لديفيد بلوك حول ازدواجية خطاب جماعة الإخوان في مصر، محذراً من الاهتمام بما يقوله «الإخوان» باللغة الإنجليزية، وداعياً إلى عدم الركون إلى أي «تطمينات» خاصة تقدمها الجماعة، ونظراً إلى تاريخ «الإخوان المسلمين» في ازدواجية الخطاب، يرى الكاتب أنه ينبغي على المراقبين التعامل مع أي شيء تقوله «الجماعة» باللغة العربية بالقدر المطلوب من الشك. وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تتعامل مع «الجماعة»، لكن لا يتعين أن تثق بأي شيء تقوله - حتى تثبت العكس على الأقل.

يقول الكاتب لناخذ على سبيل المثال الموقعين الرسميين لـ جماعة «الإخوان» باللغتين العربية والإنجليزية، «إخوان ويب» و«إخوان أون لاين»، من أحد أيام هذا الشهر. ففي النسخة الإنجليزية، ظهر في الصفحة الرئيسية ما لا يقل عن ثمانية مقالات عن اهتمام جماعة «الإخوان» بالأقلية المسيحية القبطية في مصر. في حين لم تتضمن الصفحة الرئيسية الصادرة باللغة العربية سوى مقالين صغيرين عن هذا الموضوع. ويصبح هذا التباين أكثر حدة في المسائل الرئيسية الأخرى. ففيما يتعلق بالديمقراطية، تضمنت الصفحة الرئيسية الصادرة بالإنجليزية في أحد أيام كانون الثاني/يناير مقالات عدة شملت عناوين رئيسية مثل «لماذا الإسلاميين هم ديمقراطيون أفضل» و«الديمقراطية: أحد أهداف الشريعة؟» ولا يوجد شيء مماثل في النسخة العربية. وبدلاً من ذلك، شاهد قراء النسخة العربية ثلاثة مقالات ضد حرية الصحافة، تهاجم اثنين من كبار الصحف اليومية المصرية المستقلة جراء طباعة مقالات تنتقد «الإخوان».

ويضيف أن هذا النوع من الخطاب المزدوج هو جزء من نمط «الجماعة».

ويختم مقالته بالتأكيد على أنها ستكون مفاجأة سارة لو غيرت «الجماعة» مواقفها وأصبحت محاوراً أكثر صدقاً وجديراً بالثقة. غير أنه في غضون ذلك، يجب ألا نبدي أي اهتمام بما يقوله «الإخوان» باللغة الإنجليزية وأن نبدي اهتماماً قليلاً بأي «تطمينات» خاصة تقدمها «الجماعة». وبالنظر إلى تاريخ «الإخوان المسلمين» في ازدواجية الخطاب، ينبغي على المراقبين التعامل مع أي شيء تقوله «الجماعة» باللغة العربية بالقدر المطلوب من الشك. يتعين على الولايات المتحدة أن تتعامل مع «الجماعة»، لكن لا يتعين أن نثق بأي شيء تقوله - حتى تُثبت العكس على الأقل.

### رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي: الإخوان المسلمون يدعمون الارهاب:

كما تضمن الملف خلاصة شهادة مدير مكتب التحقيقات الفدرالي روبرت مولر أمام لجنة مجلس النواب عن علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالارهاب، حيث رأى أن الجماعة الإسلامية التي ألهمت أيديولوجية الإرهابيين مثل أسامة بن لادن، موجودة في الولايات المتحدة وتدعم الإرهاب في أمريكا وخارجها.

جاء في كلامه أن الكثير من الأدلة التي تربط مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية بحماس، الفرع الآخر لجماعة الإخوان المسلمين، قدمت خلال محاكمتي مؤسسة الأرض المقدسة، وقد أدين خمسة من مسؤولي مؤسسة الأرض المقدسة في عام 2008؛ لارسالهم ملايين الدولارات لحماس بطريقة غير مشروعة.

الكثير من جلسات الشهادات ركزت على التهديد الذي تشكله القاعدة، والتي تعد الجماعة الإسلامية الإرهابية المسؤولة عن هجمات 11 سبتمبر. في هذا الصدد قال كلابر، إن أنور العولقي ربما أصبح أكبر تهديد، وهو رجل الدين المولود في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقود حالياً فرع تنظيم القاعدة المتخذ من اليمن مقراً له ، «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» (AQAP) .

في حين أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية-كما يقول- قد ركز في الأساس على شن هجمات في اليمن والمملكة العربية السعودية، قال كلابر «يركز التنظيم

على نحوٍ متزايد؛ لتوجيه هجمات على الأرض الأمريكية والأهداف الأمريكية الأخرى في الغرب، فضلاً عن المصالح الغربية في اليمن».

كان من ضمن الشهود :

- مدير وكالة المخابرات المركزية، ليون بانيتا.
- مايكل ليتير، مدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب.
- جنرال رونالد بيرجس، مدير وكالة استخبارات الدفاع.
- كارين واغنر، وكيل المخابرات والتحليل.
- توماس فيرغسون من وزارة الأمن الداخلي.
- نائب وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات.
- فيليب غولديبيرغ، مساعد وزيرة الخارجية.
- مكتب الاستخبارات والبحوث.

#### الدروس المستفادة من ليبيا:

المقالة الثالثة لأميثاي إيتزيوني أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن، تناولت الدروس المستفادة من ليبيا بعد مشاركة الناتو في إسقاط حكم القذافي، مؤكداً على ميزة أن تكون القوات بعيدة عن الأرض، وعدم الخوض في رهانات بناء الأوطان.

رأى الكاتب أن النجاح العسكري في 2011 والذي كان بقيادة حلف شمال الأطلسي في ليبيا يدل على أنه بالرغم من التحديات الاقتصادية ودعوات إعادة الترسخ والقلق بشأن القوات الأمريكية المجهدة في الخارج، فإنه يمكن أن تقوم بعمليات ناجحة بصورة فعالة.

ويضيف أن استراتيجية « القوات البعيدة عن الأرض » لها العديد من المزايا عندما يتم العمل بها وتوظيفها، حيث أنها تسفر عن معدلات خسائر محدودة وتكاليف قليلة، وذات نفور محدود من قبل السكان المحليين وتساعد على خروج القوات بشكل أسرع، بينما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في ترك الأعضاء الأوروبيين في حلف شمال الأطلسي على حمل عبء كبير في ليبيا، فإن المستوى المتدني في موارد الشعوب الأوروبية والإختلاف مع بعضهم البعض، يجعل من « القيادة من الخلف » مثاراً للسؤال عما إذا كانت صالحة في التعامل مع تحديات أكبر، مثل إيران.

ويؤكد على أنه يجب الإحتراس من الميل الشديد في المهمات الإنسانية والتي تنفذ لحماية المدنيين، حيث أنها قد تتحول إلى مهمات تبحث عن الإجبار في تغيير النظام وتقود إلى خسائر كبيرة وقد تميل أيضاً إلى الفشل، فإن التخلص من الطاغية لا يؤدي مباشرة إلى إقامة حكومة ديمقراطية وليس من الواضح تماماً الشاكلة التي سيكون عليها طبيعة النظام الجديد في ليبيا.

وأخيراً- قال- على الذين يسعون إلى الانضمام إلى بناء شعبٍ ما، أن يتفحصوا بشكل جيد الظروف والعوامل التي نجح فيها بناء شعوبٍ أخرى وتلافي بناء شعب ما أو تقليص انخراطهم عندما تكون الظروف غير مساعدة كما هو الحال في ليبيا وغيرها من الشعوب في بعضٍ من أجزاء الشرق الأوسط.